

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	وَرِيَّةُ	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	النَّوْدُ	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٢	الَّذِيَا التَّيَا	١٦١	١٢	عمادا
١٤٧	٩	فعيل	١٦٨	١٧	ادغاما
١٥٥	١١	فلما	١٦٩	٢	ان
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المبتدا
—	١٦	امراتين			

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
١٢	٤	اختص	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دَابَّتْ
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الَّذِي
—	١٥	يفتح	٧٦	١٩	هذا
٢٦	٢	جاء هذا الجميع	٨٤	١٨	وتخفيفها
٢٧	٢٤	الفاض	٨٦	٩	إِذَا
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رَبِّ
٣٠	٦	بها	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	أَوَّلَ
—	٢٢	لما ذا	٩٩	٨	تقبحه
٣١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بعلّة
٣٢	٥	وَأَمَّا	١٢٢	٥	الاعجمي
—	١٠ و ٧	الابتداء	١٣٠	١٢	ويلته
٤٤	١١	وسكون	١٣٣	١٥	يفتضي
—	٢٤	حتى	١٣٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قَرَأْتُكَ عَوْرَاتِي
٥٦	١	أنها	—	٦	جفناات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٦٤	٦	يبين	—	٢٠	درع دريع

- ١١٨ الباب السابع والاربعون باب العطف
 ١٢٠ الباب الثامن والاربعون باب ما لا ينصرف
 ١٢٤ الباب التاسع والاربعون باب اعراب الافعال وبنائها
 ١٢٩ الباب الخمسون باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
 ١٢١ الباب الحادي والخمسون باب حروف الجزم
 ١٢٢ الباب الثاني والخمسون باب الشرط والجزاء
 ١٢٤ الباب الثالث والخمسون باب المعرفة والنكرة
 ١٢٧ الباب الرابع والخمسون باب جمع التكسير
 ١٤٢ الباب الخامس والخمسون باب التصغير
 ١٤٦ الباب السادس والخمسون باب النسب
 ١٤٩ الباب السابع والخمسون باب اسماء الصلوات
 ١٥٢ الباب الثامن والخمسون باب حروف الاستفهام
 ١٥٤ الباب التاسع والخمسون باب الحكاية
 ١٥٦ الباب الستون باب الخطاب
 ١٥٧ الباب الحادي والستون باب الالفات
 ١٦٠ الباب الثاني والستون باب الامالة
 ١٦٢ الباب الثالث والستون باب الوقف
 ١٦٥ الباب الرابع والستون باب الادغام

٦٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٧٢	الباب الرابع والعشرون باب المفعول فيه
٧٤	الباب الخامس والعشرون باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون باب المحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلثون باب ما يُجَرَّ به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون باب ما ينصب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون باب الندبة
٩٩	الباب السابع والثلاثون باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجر
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون باب عطف البيان
١١٧	الباب السادس والأربعون باب البدل

فهرس هذا الكتاب

وجه		
٢	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٩	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبئس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حَبَّذا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٣	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان وأخواتها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب إنَّ وأخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت وأخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الإغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

تم
 كتاب اسرار العربية والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سيبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشخي العزيز المدرّس العلامة بدار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوريال بدار الاندلس

حروف طرف اللسان وحرفان بمخالطان طرف اللسان وهما الضاد
والشين وإتيا أدغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثر دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الأدغام وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلعبر قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوها هاهنا من السين تاء صار إلى سدس ثم أدغموا الدال في
التاء فصار ست وأما بلعبر فأصله بنو العبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الإدغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العم قال الشاعر
إذا غاب غدوا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
عداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر نعيم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإتيا دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
نصب إن شاء الله تعالى

ومعنى المعتلة انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سُميت معتلة وسميت الالف والياء والواو
حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واوسعت مخرجا الالف ويسمى الهاوي لهوّه
. في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
انها لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصح مطرا الا ان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
. ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
. ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ فاعلماء
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخفى الراء فحذف الى الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام
الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى الاجحاف به وباطال
. ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والتاء والذال والذال والراء
والراء والسين والسين والصاد والصاد والطاء والطاء والنون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والصابر والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فَرٌّ مَن لُبٍّ والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أَجَدَتْ طَبَقَكَ
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها .
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأخرى القاف والغين والحاء
 والمختنضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهيس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشبع الاعتماد في .
 موضعها فتمتعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والمجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلفة انها حروف لها فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مذلفة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأُصنعت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة * .
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان .
 الى الحنك الاعلى فيطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينتفع
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المختنضة عكس ذلك *

ابو بكر بان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي ان منهم من يقول
 في اترد اضرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول للهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الحلق والثالث للعين والحاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم
 والرابع للثاني وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرّب الى مقدم الفم والسادس للميم
 والشين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 ١٠. منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للرّاء وهو من مخرج النون الا ان الرّاء ادخل بطرف اللسان في الفم
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والزّاء وهو من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى وتسمّى هذه الحروف
 ١٥. الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للثاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا
 عمل لسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة
 ٢٠. والمبدلة والبصّمة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والبطيقة
 والمفتوحة والمستعيلة والمنخفضة والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والثاء والفاء وجميعها
 قولك سَتَشْحَكَ حَصَّةً والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا وجميعها مدغطا وجعظر وقل ندّ ضيزن والمبدلة ستة احرف

وَرُغِمَ اسمٌ لِلسَّيِّئِ وَهِيَ فَعْلَانٌ نَقْلًا إِلَى الْأَسْمِيَّةِ وَحِكْمِي بَعْضُهُمْ وَعِلٌّ فَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اثْبَاتِ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفَضُوهُ وَعَدَلُوا
عَنِ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ لِأَنَّهُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ
طُئِبَ وَخُرُضَ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ أَنْ تَصِلَ حَرْفَانِ بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ
أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرْكَةٍ أَوْ وَقْفٍ فَيَنْبُو اللِّسَانُ عَنْهَا نَبْوَةً وَاحِدَةً فَإِنْ قِيلَ
فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ ١٠
غَيْرِ قَلْبٍ وَإِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَارِبِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَأَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي
مِثْلِهِ فَهَوَّ شَدَّ وَرَدَّ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَدُّ وَرَدُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ
حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْأَوَّلُ مِنْهَا وَإِدْغَمُوهُ فِي الثَّانِي
وَحُكْمُ الْمُضَارَعِ فِي الْإِدْغَامِ حُكْمُ الْمَاضِي نَحْوُ يَشَدُّ وَيَرَدُّ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ
وَأَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَارِبِهِ فَهُوَ أَنْ تَبْدُلَ أَحَدَهُمَا مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ ١٠
وَتَدْغِمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوُ الْحَقِّ كُنْفَةً وَأَنْهَكَ قَطْنَا وَاسْلَخَ غَنَمَكَ وَأَدْمَغَ خَلْقًا
وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَأَقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ
مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ مُسْتَحْصَنَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْخَفِيفَةُ
وَهَمْزَةُ يَيْنَ بَيْنٍ وَالْأَلِفُ الْمَالَةُ وَالْفُ تَنْخِيمٍ وَهِيَ الَّتِي تُشْحَى بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ نَحْوُ ٢٠
الضَّلَوةِ وَالصَّادِ كَالزَّاءِ وَالسِّينُ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ ثِنْتًا وَارْبَعِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ
غَيْرِ مُسْتَحْصَنَةٍ وَهِيَ الْفَاءُ الَّتِي بَيْنَ الْفَاءِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ
الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالثَّانِي وَالصَّادُ الَّتِي
كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالظَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَحِكْمِي

يبدلوا منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة المجرى ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة المجرى ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والمجرى على ما بينا وإما الاشتباه فالمراد به ان تبين ان هذه الكلمة اصل حركة في حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجرى الاشتباه في حال المجرى قيل لأنه يؤدي الى تشويه الحلق وإما الانباع فلأنه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر

١٠ انا ابن مارية اذ جدّ النقر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر

أرنتني بحجلاً على ساقها قهش فؤادي لذلك المحجل

بكسر الحاء والميم فان قيل فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والمجرى قيل لأن حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان متوناً في حالة النصب نحو قولك رأيت بكراً ولا تلزمه في حالة الرفع والمجرى فان قيل فهلاً جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكر قيل حملاً على ما فيه التنوين لأن الاصل هو التنكير فان قيل فهلاً جاز ان يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكسر ومرت بيكر قيل لأنهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لآدّى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حنو أحق وجرو أجر وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عدل بكسر الدال لأن له نظيراً في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لأنه ليس في الاسماء شيء على وزن فعل الأديل وهو اسم دويبة

تكون الفاعل متقلبة عن بآء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في
بلى ويا في النداء قيل اما بلى فانما أميلت لانها اغنت غناء الجملة
واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها
كالفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان نضم شفتيك
من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان
تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضير
والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد
والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
الحرف الاخير في الرفع والجزم نحو هذا بكّر ومررت بيكّر فان قيل
فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا بآء في حال
الجزم قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
لحظة التفخيم بخلاف الرفع والجزم فان الضمة والكسرة ثقيلتان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤذي
الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين بآء
في حالة الجزم لكان ذلك يؤذي الى ان تلبس بياء المتكلم فلذلك لم

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
 جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
 انحدار بعد تصعد قبل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
 اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان
 مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة
 ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
 كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاءه لانه انحدار بعد تصعد فباعبار هذين
 الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد
 تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
 هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
 ١. التزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
 التزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
 فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
 مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت
 ١٠ مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحان او ضمتان فلذلك منعت
 الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
 اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
 نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انها
 غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
 ٢. اكتست تكريرا فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يحتملها
 فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي وكما
 غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
 فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
 التصرف او تبدل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

من بني نعيم وغيرهم وهي فرع على التفعيم والتفعيم هو الاصل بدليل ان
الامالة تنفرد الى اسباب توجبها وليس التفعيم كذلك فان قيل فما الاسباب
التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف منقلبة عن
الياء او لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او إمالة لإمالة فهذه
ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فمخو قولهم في
عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشئ يعرض للحرف في
بعض المواضع فمخو قولهم في خاف خاف فامالوا لان الخاء تكسر في
خفت واما الامالة للياء فمخو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فمخو قولهم في رحي رحي وفي
رحى رحى واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء فمخو
قولهم حبارى حبارى وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فمخو
رايت عادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف
الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم منعت هذه الاحرف
الامالة قيل لان هذه المحروف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فتجذب
الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
قيل انها منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
يؤدى الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
المحروف تقتضي التصعد فلو املت هاهنا لادى ذلك الى التصعد بعد
الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك منعت من الامالة بخلاف ما اذا
وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدى الى ذلك فانك اذا انبت
بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

وهزة القطع في الافعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة او
 مضمومة فان كانت مفتوحة فهي هزة وصل نحو ما قدمناه وان كانت
 مضمومة فهي هزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانك تقول
 في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهزة مصدره ايضا هزة
 قطع كالنعل وانما كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم
 لو قالوا اجمل اجمالا يقع الهزة في المصدر لالتبس بجمع جل فلما كان
 ذلك يؤدى الى اللبس كسروا الهزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا
 حرف المضارعة في الثلاثي وضموه من الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر
 من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل
 الاثقل ليعادلوا بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي
 فهلا وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي اكثر
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدها كان الحمل على الاكثر اولى
 من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة
 حروفها فلو بنوها على الضم لادى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة
 ١٥ الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
 الفتح وعلى ان بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول
 يُنطلق ويُستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للشاكلة
 لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختص بلفظ اهل الحجاز ومن جاورهم

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفي في كتاب الالف واللام فان قيل فلم
 فُتحت الهزة مع لام التعريف والـف امين قيل اما الهزة مع لام
 التعريف ففتحت لثلاثة اوجه احدها ان الهزة لها دخلت على لام التعريف
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهزة التي تدخل على الاسم
 والفعل والوجه الثاني ان الحرف اثقل فاختاروا له الفتحة لانه اخف.
 الحركات والوجه الثالث ان الهزة مع لام التعريف يكثر دورها في
 الكلام فاختاروا لها اخف الحركات وهو الفتح واما هزة امين فانما
 بُيت على الفتح لموجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون هزة قطع
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح هزته
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهزة في نحو ادخل
 وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف المخوتون في ذلك
 فنسب البصريون الى ان الاصل في هذه الهزة الكسر وانما ضمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستقل
 ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فَعْل وذُهب الكوفيون الى
 ان هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كُسرت وان
 كان مضموما ضُمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع
 لان هزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينها فرقا على
 جهة التقريب فنقول نفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الاسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وان سقطت فهي هزة
 وصل نحو هزة آب وابن فلهزة في آب هزة قطع لانها تثبت في
 التصغير لانتك تقول في تصغيره ابي والهزة في ابن هزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانتك تقول في تصغيره بني ونفرق بين هزة الوصل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
 بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة النطق هي التي
 تنقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة النطق فان قيل
 ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم
 من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
 وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنان
 واسم واست وامرؤ وامرأة وابن فلهمة دخلت في اوائل هذه الكلم
 عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ
 وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لما كان آخرهما همزة والهمزة معدن
 التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة
 عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الآ
 انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
 في اوله لثلاثاً يبتدأ بالسكون واما ما كان مصدراً فنحو انطلاق واقتطاع
 واحمرار واحمرار واستخراج واغديدان واخرواط واسنكك واسلفاء
 واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
 منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمر واستخرج
 واغدون واخروط واسنكك واسلفي واخرنم واسبطر ونحو ذلك وانما
 دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لثلاثاً يبتدأ
 بالسكون وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
 الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
 لثلاثاً يبتدأ بالسكون واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
 حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والقلام وما اشبه ذلك في
 قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
 واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

اسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الاعراب لأنه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها المجر بالاضافة وذلك محال لأن اسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة الكاف في التثنية لأن ما فيه الالف واللام لا تضاف وبمنزلة الكاف في أبناك لأنه مضر والمضمرات كلها معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هذالك ولا هنالك وأصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انها كسرت ذلك لوجهين احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها والثاني انها كسرت لتلائيها بلام الملك لا ترى أنك لو قلت ذلك ١٠ بفتح اللام لالتبس ونوم السامع ان المراد به ان هذا الشيء ملك لك فلما كان يؤدي الى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينها والكاف في تليها ايضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التثنية وكذلك الكاف ايضا في أولئك للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع ١٠ المذكر وكذلك الكاف ايضا في أولئك للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكَ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَكُمْ ولم يقل ذالككم وقيل انها افرد لأنه اراد به الجمع كأنه قال انها الجمع والجمع لنظيره مفرد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى ٢٠

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من مّا كما تقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وأنها وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل أول كلامك للسؤال عنه الغائب وآخره للسؤال المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجل وإذا سألت عن رجلين قلت كيف ذاك الرجلان يا رجل وإذا سألت عن رجال قلت كيف اولئك الرجال يا رجل وإذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجل وإذا سألت عن امرأتين قلت كيف تلك المرأتان يا رجل وإذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجل وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة وإذا سألتها عن امرأتين قلت كيف تلك المرأتان يا امرأة وإذا سألتها عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا امرأة وإذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امرأة وإذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاك الرجلان يا امرأة وإذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال يا امرأة وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلان قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتُمَا نِسَاءَ وَاشْرَأْتُمَا إِلَى رَجُلٍ قُلْتُمَا كَيْفَ ذَٰلِكَ رَجُلٌ يَأْتِي نِسَاءَ اللَّهِ خَافِيَةً ذَٰلِكَ فَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَإِن مِّن نَّارٍ تُوقَدُ إِلَّا بِهَا وَأَن يَكُنْ لَّآلِئٌ مِّنْ نَّارٍ يَلْعَبُونَ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَآتَتْهُم نَارُهَا خَافِيَةً ذَٰلِكَ فَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَإِن مِّن نَّارٍ تُوقَدُ إِلَّا بِهَا وَأَن يَكُنْ لَّآلِئٌ مِّنْ نَّارٍ يَلْعَبُونَ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَآتَتْهُم نَارُهَا خَافِيَةً ذَٰلِكَ فَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ

وأما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت
 زيدا من زيدا واذا قال مررت بزيد من زيدا فيجعلون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تجب بخبر المبتدأ وأما بنو تميم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لأنه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم خص اهل الحجاز المحكاة بالاسم العلم والكنية قبل لان الاسم
 العلم والكنية غيرا ونقلا عن وضعها فلما دخلها التغيير والتغيير يؤنس
 بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والخبر والتانيث والتثنية
 والجمع نحو منو ومنا ومني ومنان ومنين ومنون ومنين ومنه ومندان
 ومنين ومنات هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وأما قول الشاعر
 أنما نأري فقلت منون انتم فقالوا المجن فقلت عمو ظلاما
 فائتبعوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب من

في واحد منها فيقول لا فحتاج ايضا ان نعيد السؤال ونعّد مكانا مكانا وربّما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزم ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدّي الى التطويل أتى بأين لأنها تشتتل على جميع الامكنة ليلزم المسؤول الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربّما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدّي الى التطويل اقاموا متى مقامها لأنها تشتتل على جميع الازمنة كما تشتتل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلهذا المعنى من الابهام والاختصار اقاموها ١. مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة وأما اية فانها أعربت وإن كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لأنها تزيل الالتباس وتزيل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية ٢. في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجمعون غيثا فقلت لصيدح انجعي بلالا

فقال الناسُ بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناسُ يتجمعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكررة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرنان فقال دعني من تمرنان

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال عمن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وابن وايتي سؤال عن المكان ومتى وايتي حين وايتان سؤال عن الزمان وايتي يحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب .
زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سؤال عمن يعقل لا عبا لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك .
ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوحدون بالاجاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الاجاز والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من .
تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنه فيقول لا فحتاج الى ان تعيد السؤال وتعد شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنه فلا يحصل .
لك الجواب عمن عنه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدى الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤول الجواب عمن عنه وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

لأن الفعل اذا كان مؤثراً لا يجوز الفأوه فان قيل فلم بُنيت أسماء
 الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لها كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنية والوجه
 الثاني ان هذه الاسماء لها كانت لا تنيد الا مع كلمتين فصاعداً اشبهت
 ١٠ المحروف لانها لا تنيد الا مع كلمتين فصاعداً فان قيل فاي لم كانت
 معربة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بقوا على الاصل
 في الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النومة تنبيها على
 ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها
 ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كل وهما معربان فكانت معربة فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهزة وأم وهل
 وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف اُقيمت مقامها فالاسماء من وما وكم
 وكيف والظروف اين وايه ومتى واي حين واين واي يحكم عليها بما
 تصلف اليه فاما الهزة وأم فقد بيناها في باب العطف واما هل فتكون
 استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِكْمٌ
 ٢٠ مِنْ دُونِ الَّذِي خَلَقَ قَدْ آتَى ثُمَّ قَالَ الشاعر

سائل فوارس يربوع يبتدئنا أهل راونا بسمع الثفت ذي الأكم
 اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لان الهزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامد
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف
 المفعول اولى لان المفعول فضلا بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان
 حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قبل
 لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
 الوصف بالجميل كما اتوا بذى توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجناس ولا يأتي بعد أي الا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات الا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراءة
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا اي هو اشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جازر في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أيهم ضمة اعراب او ضمة بناء قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لم ياء حذفوا
 المبتدأ من صلواتها دون سائر اخواتها نقصت فبنيت وكان بناءها على
 الضم اولى لانها اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبول وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
 ضربت أيهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عند قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَهُمُ أَيُّهُمْ وذهب يونس الى إلغاء
 الفعل قبله ويتزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداءه من غير تدبر قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا

لانها تنفرد الى صلات توضيحها وتبينها لانها لم تفهم معانيها بانفسها الا
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى نضم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي اربع لغات
 الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر الذال من غير ياء
 والذي بسكون الذال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي بياء ساكنة
 والتي بياء مشددة والتي بكسر التاء من غير ياء والتي بسكون التاء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتهما وهي الجملة التي بعدها بدليل اخوانتهما نحو من وما
 ١. فلو كانتا فيهما للتعريف لأدّى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل لانهم لما رأوا التكرات توصف بالمفردات والجمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وأنزلوا التسوية
 ٢. بينهما جأؤا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل كما انزلوا بذي التي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال وانزلوا بأي توصلا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلّقه بالموصول
 ٣. ويتمها به ولذلك لم يجوز ان يرتفع زيد خرج في قولهم الذي خرج زيد
 لانه يؤدي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اهلنا الذي بعث الله رسولا قيل لان العائد
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

اربعة احرف فكذلك هاهنا المحنة الفتحة بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
قولهم في النسب أُسَيْدٌ أُسَيْدِيٌّ ونحو ذلك قيل لئلا تجتمع اربع ياءات
وكسران وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
في النسب واوا في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
علامة التانيث التي توجب ثلثا فوجب قلبها واوا واما همزة كساء فلم
يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية
نحو قرأ ووضأ وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فاجريت
مجرى الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واوا في النسب فكذلك
ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ربي ومدائني فانما نسبوا الى
الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلوات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلوات قيل

لكثرة ما يلحق النسب من التغير والتغير بالحذف ابلغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واو اولى من قلبها
ياء لانها لو قلبت ياء لآذى ذلك الى اجتماع الامثال الا نرى انك لو
قلبت رحي وعصي لآذى ذلك الى اجتماع تلك ياءات وذلك مستنقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى شج شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحه لليلة
التي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصود
نحو عصا ورجا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزي وقاضي مغزي ومغزوي وقاضي وقاضي قيل
اما من قال مغزوي فابديل فلان الالف من نفس الكلمة فابديل منها
واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي واما قاضي فابديت
من الكسرة فتحه وقلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزي فقالوا قاضي كما
قالوا مغزوي واما من قال مغزي وقاضي فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرتجي مرتجي والى مشتري مشتري قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكي بشكي والى جمزي جمزي قيل لانه لما نوال في تلك
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان المحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان المحركة المحققة بما كان على

علامتي ثانيث والرابع انهما حذفتا لان هذه التاء حكمها ان تنقلب في
الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
نارة تاء ونارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء الثانيث
بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
فكذلك هاهنا تحذف تاء الثانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فُعَيْلة
وفُعَيْلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهني وإلى ربيعة ربي دون باب
فَعِيل وفُعِيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثقيني وفي النسب الى هذيل
هذيلي قيل انما وجب حذف الياء في باب فُعَيْلة وفُعَيْلة دون باب
فَعِيل وفُعِيل لان باب فُعَيْلة وفُعَيْلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف
وها طلب التخفيف وتأسيس التغير لحذف تاء الثانيث وباب فَعِيل^{١٠}
وفُعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
فُعَيْلة وفُعَيْلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفُعِيل سبب
لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
قيل لانهم قبلوا الكسرة ففتح طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقِر
شَقري وإلى نَهْر نَهري بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف^{١١}
الا ترى انهم لو قالوا شَقري ونَهري بالكسر لأدى ذلك الى نوالي كسرين
بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا
شَقري ونَهري فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِي عَلوي
بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فعيل بقي على وزن فعيل
وابدلوا من الكسرة فتحه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار^{١٢}
علي كرحا وعصا فقللوا من الالف واوا فقالوا علوي كما قالوا رَحوي
وعَصوي فان قيل فلم وجب قلب الف رَحًا وعصا واوا قيل انما
وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

على صبغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدتي وعمري وبغدادتي ومصريتي ونحو ذلك قيل اولاً انها كانت ياء
تشبيهاً بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
١. ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورة
ما قبلها توطئة لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قيل لخسة اوجه احدها انها
انما حذفت لثلاث تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انها انما حذفت لثلاث يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث
١٠ في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثاً الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصريتي لقلت
في المؤنث امرأة كوفتية وبصريّة فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء
تانيث في المؤنث نحو كوفتية وبصريّة والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لثلاث يجمعوا بين علامتي
٢. تانيث في المؤنث والثالث انها انما حذفت لان ياء النسب قد تنزل
متزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
وروم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين

هو الاصل فبقي لنظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدرُ حُرِبْتُ حرباً والمصدر في الاصل مذكّر
والناب روعي فيها معنى الناب الذي هو السنّ وهو مذكّر لانّها سُيِّت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القبيص وانما
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديمة ووُرَيْثَة واميمة لوجهين ٥
احدهما انّ الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يُدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالمذكّر والوجه الثاني انهم زادوا
التاء تأكيداً للتانيث ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء
تنبيها على الاصل المرفوض كما صحّحو الواو في العود والحركة تنبيها على
انّ الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال ١٠
فكلا القسمين شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبهمّة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكنة قالوا في تصغير ذا ذبّا وفي تاء تيّاً
وفي الذي الدبّا وفي التي التيّاً قيل انما فعلوا ذلك جرياً على اصول
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لانّ الاسماء المبهمّة لها كانت
مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتمكنة لتغايرها ١٥
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكنة وزادوا في
آخرها النون ليكون علماً للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة وجوزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذبّا وفي تاء تيّاً فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة قيل انما لم
يتمنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لانّ ٢٠
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتمكنة فانّ اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانّها اسماء مبنيّة فجعل في آخرها الف لتكون

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها خصَّ بأبنية تدلُّ على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل أنها وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التكمير لأن التصغير مجرى مجرى
 التكمير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفيرج كما قالوا في التكمير
 سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التكمير لأن التصغير والتكمير من واد واحد
 فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشميسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل أنها ردوا التاء في التصغير لأن التصغير يرد الأشياء الى اصولها
 الا ترى أنهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لأنك تقول في تكسيره ابواب
 وبوبت بابا واصلها في ناب الياء لأنك تقول في تكسيره انياب ويئبت نابا
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الأول بوب فاذا كان التكمير والتصغير
 ١٠ يردان الأشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردها في التصغير واختص رد التاء
 في الثلاثي لحنه لفظه فاما الرباعي فلم يرد فيه التاء لطوله فصار الطول
 بدلا من تاء التانيث فاما ما لم يرد فيه التاء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما اثبتوا
 فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمة وفي وراء
 ورثة وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انها لم يلحق التاء في
 التصغير لما كان ثلاثيًا لأنه أجري مجرى المذكر لأنه في معناه وذلك
 لأن الفوس في معنى العود والعرس بنطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف يقع ما بعد
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يئى على الكسر فان قيل فلم
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير
 قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم درهم
 وفي دينار دينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير .
 وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ
 زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك المحرف دليلا على التصغير لانه
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
 ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو ١٠
 وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
 فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
 انها حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
 يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل انك
 قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت ١٠
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيره
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
 من الافراد الى المجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
 فلم الرموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنية
 التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا ٢٠
 قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت
 رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
 اضعف من التكسير في التغير وكان المراد به معنى واحدا اُلزم طريقة
 واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغير ويكون كثيرا

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل
 سفارج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
 اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
 بعد الف التكسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
 ليس بتثقيب فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
 الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
 قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
 الاصل فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلون
 لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
 فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتنب فان قيل فلم قالوا
 في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبا الالف والواو وايقوا
 الياء على حالها قيل انما قلبا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وايقوا الياء على حالها لان الكسرة نوجب قلب الالف والواو
 ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
 ١٠ نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضمّ اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
 المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني
 اول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر
 والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
 الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيّنا للضمّة
 وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف

او اربع والثاني أنك قلت يلعبن واللغة يياض قليل فليس فيه كبير
 شأن والثالث أنك قلت يفطرن والظرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الحفان ويسلن وهذا عندي ليس
 بصحيح لان هذا الجمع يجرى للكثرة كما يجرى للقلّة قال الله تعالى وَهُمْ فِي
 الْفُرُقاتِ آمِنُونَ والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدل على ذلك انه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرود وكما ان قولهم الزيدون
 والعمرود يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وأما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 فان قيل فلم جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلّة قيل انها جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأذن وأذان وطنب وإطناب وكنف
 وإكتاف وإبل وآبال وان يكتفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لان ما كان
 على اربعة احرف لها كان اثقل مما كان على ثلاثة احرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانها اخفت الحروف
 لانها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً
 في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انها وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثلاً فحذف طلباً للختة وكان
 الآخر اولى بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة لان الحذف في آخر

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرَات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قيل انها كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لانّ الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَات لكم يفتح الواو قال الشاعر
أخو يَبيضات رائحٌ متأوَّب رقيقٌ بمسحِ المنكبينِ سَبوح

وانها كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلاثا يجمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلّات ومائة ملّات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضمّ الفاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما الضمّ فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضْد عَضْد فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سدره وسدّرات وسدّرات وسدّرات قيل اما الكسر فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَيْف كَيْف كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله للغة عند بعض النحويين ويحجّون بما روي عن حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا الجفّنات الغرّ يلمعن بالضحي واسيافنا يقطرن من تجدّة دما

فلم ير فيه اهتزازا فعانبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع واغضيت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت الجفّنات وهي تدلّ على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حفّنات

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدى الى اجتماع واوين
وضمة نحو ثوب وحووس وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
في الباء لانها اخفت من الواو فكذلك خصوا ما كان عينه واوا بفعال
وما كان عينه ياء بفعال فان قيل فمن اين زعم ان افعل لا يكون الا
في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل .
قيل انها قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقوله

امتزلي ممي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعْلان قيل
لان فعلا مفصور من فُعَال وما كان على فُعَال فانه يجمع على
فعلان نحو غُرَاب وِغْرِيَان وِعُقَاب وِعُقْبَان وكذلك ما كان
مفصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين في المجمع نحو جَفَنَات وَقَصَّعَات وسكنت
في نحو خَذَلَات وَضَعَبَات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
وصعبة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنَات وَقَصَّعَات
للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَذَلَات وَضَعَبَات فان قيل فلم كان الاسم
اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل انها
كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
اضعف وانتقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف وانتقل كان
الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابْتَ ذِكْرٌ عَوْدُنَ احشَاء قلبه خنوقا ورفضات الهوى في المناصل
فسكن رَفَضَات والاصل رَفَضَات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

تَكْثُرُ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا أَنَّهُ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَخٍ لَوْجَهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَتَمَّ
حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَكَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارٍ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَخٍ
أَفْرَاحٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الرَّاءَ وَهُوَ حَرْفُ تَكْرِيرٍ فَيَتَزَلُّ
التَّكْرِيرُ فِيهَا مِثْلُةً الْحَرَكَةُ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ بَفَحِ الْعَيْنِ فَجُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ
. كَجِبَلٍ وَأَجْبَالٍ وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ رُغِبَ الْحَوَاصِلَ لَامَاءَ وَلَا شَجَرَ
أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْنِرْ عَلَيْكَ سَلَامَ اللَّهِ يَا عَمْرُ

وَأَمَّا أَنْفُ فَاتَّيَتْهُمُ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَا فِ لَانَ فِيهَا النُّونُ وَالنُّونُ
فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ الْغَنَّةُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ فَجُمِعَ عَلَى
أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَنْدٌ فَاتَّيَتْهُمُ جَمْعُ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزْنَادٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدَهُمَا لَمَّا
ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَخْرُجَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَنْدًا
فِي مَعْنَى عُودٍ وَعُودٌ يَجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءَ أَوْ وَاوٍ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى
أَفْعَالٍ قَبْلَ لَانِهِمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لِأَدَى ذَلِكَ
. إِلَى الْاسْتِفْهَالِ إِلَّا نَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ أَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عُودٍ
أَعُودٌ لِأَدَى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ تُسْتَفْهَلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ
لَانِهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ يَاءٍ وَوَاوٍ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَفْهَلُ عَلَيْهَا
الضَّمَّةُ أَكْثَرُ مِنَ الْيَاءِ لَانِهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ وَاوٍ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَفْهَلًا
عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ
. الْكَثْرَةِ قَبْلَ لَانِ شَرَاكِهِمَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لَيْسَ
فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مِمَّا
عَيْنُهُ وَوَاوٍ بِفَعَالٍ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَمَا عَيْنُهُ يَاءَ بِفَعُولٍ نَحْوُ شَيْخٍ وَشُبُوحٍ
وَهَلَّا عَكَسُوا قَبْلَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى
فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى الْاسْتِفْهَالِ وَلَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ عَلَى

وبكاً وبكم وبك وبكم وبه وبها وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك فان قيل
 فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلين متصلاً ومنصلاً ولم يكن المجرور
 كذلك قيل لأن المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
 يَفْصَلَ بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرفع
 • بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على
 الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا يتصلان بالعامل
 تارة وينفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل ومنفصل
 وأما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومفعوله
 الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون ضميره متصلاً لا غير وأما
 الاسم العلم فمخو زيد وعمرو واي محمد واشباه ذلك وأما الميم فمخو
 هذا وهذان وهن وهاتان وتك وتلك وتلك وتينك وهؤلاء وما
 اشبه ذلك وأما ما عُرِفَ بالالف واللام فمخو قولك الرجل والغلام
 وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف
 واللام معا وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانها لما زيدت
 ١٥ للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهزة لئلا يبتدأ بالساكن لان الابتداء
 بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
 وقد افردنا كتاباً فيه وأما ما اضيف الى احد هذه المعارف فمخو غلامي
 وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب عمرو وما اشبه
 ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك
 ٢٠ فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمحل اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم
 الاسم الميم ثم ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا
 يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر
 المعارف والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف انها لا تقتصر الى
 ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

حَدَّ النكرة ما لم يُخَصَّ الواحدَ من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما
 اشبه ذلك وحَدَّ المعرفة ما خُصَّ الواحد من جنسه فان قيل فبأي
 شيء تُعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
 نحو الفرس والغلام ودخول ربّ عليها نحو ربّ فرس وغلام وما اشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع هـ
 الاسم المضمّر والعلم واليهيم وهو اسم الاشارة وما عرّف بالالف واللام
 وما اضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم المضمّر فعلى ضربين متصل
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
 انا ونحن وانت وانما وانتم وانت وانتن وهو وهما وهم وهي وهن واما
 المنصوب المتصل فإيائي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه
 وإياها وإياهم وإياها وإياهن وذهب الخليل الى انه مظهر استعمل استعمال
 المضمّر ومنهم من قال انه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مبهم
 اضيف غيره ومنهم من قال انه بكالاه اسم مضمّر ولا يُعلم اسم مضمّر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمّر اضيف الى الكاف ولا يُعلم
 اسم مضمّر اضيف غيره والصحيح ان ايا اسم مضمّر والكاف للخطاب ولا
 موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المضمّر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لانّ الشيء لا يعبد بما هو أكثر منه وقد
 بينّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فمخوّمات وقمنا وقمت
 وقمنا وقمت وقمتن والمضمّر في قام وقاما وقامت وقامتنا وقمن
 والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب
 وما اشبه ذلك واما المنصوب المتصل فمخوّمات رأيتني ورأيتنا ورأيتك
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتنا ورأيتهم ورأيتنا ورأيتهن وما
 اشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مَرِي وبنا وبلك

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فحفضه على الجوار وكقول الآخر .
 كَانَ نَعِمَ الْعَنْكَبُوتُ الْهَرَمَلِ . وكقولهم جُعِرَ صَبِيٌّ خَرِبٍ وَمَا
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 . باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففسد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم
 ١٠ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والتكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او التكرة قبل لابل التكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد التكرة والمعرفة قبل

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيننا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزاء
 فطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما وايتي ومها ومتى واين وايتان وايتي
 وايتي حين وحيثا واذا فاتها عملت لانها قامت مقام ان فعلت عملها
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا ايان وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فا العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ١٠
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف ١٥
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 الفعل المضارع انها أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع ٢٠
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه
 في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كأنها صربت قدأما أعينها قطنا بمسحصد الاوتار ملحوج

وحرف الشرط يعمل المجزم وكذلك ما اشبهه وأنها وجب لحرف الشرط ان يعمل المجزم لانه يقتضي جملتين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أختير له المجزم لانه حذف وتخفيف فبمئزله لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الامر فأنها وجب ان تعمل المجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام المجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وإن كان احدهما كان جزماً والآخر وقفاً فاما لا في النهي فأنها وجب ان تجزم حملاً على الامر لأن الامر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الامر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان احدهما جزماً والآخر وقفاً على ما بينا فلها وجب ان تعمل المجزم فان قيل فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لأن لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها فان قيل فهلاً جَوَزَتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الاصل في حروف الشرط والجزاء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الانتقال الى الاخف فاما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جَوَزَنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت إن المجزم في الفعل المضارع قيل انها عملت

فلا يجوز اعلالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت أنك في حال ظنّ وذلك لأنّ اذن
 انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي فتستعمل
 على ضربين احدها ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئتكم لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير أن لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جرّ ولانهم يقولون كيما كما يقولون كيما وانما وجب ان
 يقدر بعدها ان لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير أن بعدها وبعد الفاء والواو وآو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول انّ ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني انّ
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلتقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث انّ ان لها كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاضرار فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي
 في الفعل المضارع الجزم قيل انما وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لأنّ لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما انّ ان التي للشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى أنك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير ففعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك وأما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان تحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
. كقولهم ويل أمه ويلمه وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
أما زيدا فلن اضرب لأن ما بعد ان لا يعمل فيها قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان الحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب
١. عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
وأما لن فعني النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها وأما اذن فتستعمل
١٥ على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فهراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن أكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها وإعمالها نحو قولك ان تكرمي انا أكرمك
وإذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
٢. بها فترجع الى القسم الاول ويجوز إعمالها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن أكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمي
اذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدل على الجنس ألا ان تختلف
 أنواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم
 الدال على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو
 جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا قُعل ذلك مرتين .
 او مرارا فلما لم يجر ذلك دل على أنه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث ان الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يَضُم اليها غيرها كما
 يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع ان
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في
 بفعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الالف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

١٥

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى النصب قبل انما
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
 لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 هن يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليهما ويحكي عن الخليل بن احمد انه قال لا
 يُنصب من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثر من على خلافه

لما وجب ان تكون معربة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لأنه من الاعراب المجزء فلو أنها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لأنه في الحقيقة ليس بجزء
الفعل وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لأنها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للجر والنصب وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف
علامة للجر والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأن الثبوت أول والحذف
١٠ طار عليه كما ان الرفع أول والجر والنصب طاريان عليه فأعطوا
الأول الأول والطاري الطاري والنصب فيها محمول على الجزم لأن
الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وكما ان النصب في التثنية والجمع
محمول على الجر فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل
فلم استوى النصب والجر في قولهم انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء
١٥ الأحاد ما حمل نصبه على جره قيل لأن قولهم انت تفعلين يشابه
لفظ الجمع الا ترى ان الجمع في حالة النصب والجر يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه
٢٠ الامثلة معربة لا حرف اعراب لها وذلك لما بينا من استخالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وأنما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الأول ان الفعل يدل على

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويحشى
فأثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
الجرم ونحو الواو والياء في حالة النصب فسؤلا في يحشى بين النصب
والرفع قسيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان يقال هو
يغزو ويرمي ويحشى يضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويحشى الا انهم
استغفلوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت
الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي واما الياء من يحشى
فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في
الجرم لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه
الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات ١٠
مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
بينها والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
الحركات كذلك وكما انها تحذف للجرم فكذلك هذه الحروف وقد حكي
عن ابي بكر بن السراج انه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل
بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها ١٠
وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل
على الفعل ان وجد حركة اخذها والا أخذ من نفس الفعل وسهل
حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف فتصير في
حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما فتحوا
الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لثمة الفتحة فانقلبت الياء في ٢٠
نحو يحشى الفا لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتعلان ويفعلون وتفعلون وتعلنين في حالة
الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجرم بحذفها قيل لان هذه الامثلة

وإما ما ذهب اليه الكوفيون ففساد وقولهم انّ الاصل في تم لتفم واذهب
 لتذهب الا انهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وانه لو
 كان الامر كما زعمم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس واحرنجم واعلوط وما اشبه ذلك
 بالحذف ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم انّ فعل
 التهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لانّ فعل التهي
 في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكان معربا وإما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله
 ١٠ وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انما حذفنا هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للرفع على الاصل
 والذي يدلّ على ذلك صحة ما ذكرناه انّ حروف الجز لا تعمل مع
 المحذف فحروف الجزم اولى وإما البيت الذي انشدوه وهو قوله .
 ١٠ محمد تقي نفسك كل نفس . فقد انكره ابو العباس المبرّد ولو سلّمنا
 صحته فنقول قوله تقد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة
 وانما حذفت الياء للضرورة اجتنأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 أكثر من ان يحصى وإن سلّمنا انّ الاصل لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة
 غير انّا نقول انما حذف اللام للضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 ٢٠ لا يجوز ان تجعل اصلا يقاس عليه وقد بينّا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه
 الاسماء من الخمسة الوجة التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه
 الرفع والنصب والجزم فاما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضا
 في صدر الكتاب وإما النصب والجزم فستذكرها ايضا فيما بعد هذا

ولا نسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
 متى تك في صديق او عدو تخبرك العيون عن القلوب
 والوجه الثالث انما لم يبين على الضم لان من العرب من يجتزئ بالضمّة
 عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر
 فلو أنّ اطباءً كان حولي وكان مع اطباءً الشفاء .

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
 فلم يبنى فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء
 والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف لانه الاصل
 وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه الحزم واستدلوا على ذلك
 من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انما قلنا انه معرب مجزوم لان
 الاصل في تم واذهب لنتم ولتذهب قال الله تعالى فَيَذَلِّكَ فَيَقْرَحُوا هُوَ
 خَيْرٌ لِّمَا يَجْمَعُونَ وذكر انما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازبه لتأخذوا مصافقكم
 فدل على ان الاصل في تم لنتم واذهب لتذهب الا انه لما كثر كلامهم
 وجرى على السنتهم استغفلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه .
 فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ايشي
 وكقولهم ويلته والاصل فيه ويل اته فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
 هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم
 نحو لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لان النهي ضد
 الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
 انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغزُر اِرْمِ اخش
 فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
 مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الحزم مع الحذف قال الشاعر
 مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ اذا ما خِئْتَ من امرٍ تبالا

الباب التاسع والأربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل قيل لأن
 .الازمنة ثلاثة ولها كانت ثلاثة وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماضٍ
 وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبن الفعل الماضي على حركة ولم كانت
 الحركة فتحه قيل انها ببن الفعل اولا لأن الاصل في الافعال البناء
 وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لأن الفعل الماضي اشبه
 الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
 ١. برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك
 تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تنعل افعل فلما قام الماضي مقام
 المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا
 له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
 كانت الحركة فتحه لوجهين احدهما ان الفتح اخف الحركات فلما وجب
 ١٠. بناؤه على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثاني
 انه لا يخلو إما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
 يبنى على الكسر لأن الكسر ثقل والفعل ثقل والثقل لا يبنين ان
 يبنى على ثقل واذا كان الجز لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
 يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
 ٢. ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
 الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقل فلان لا يبنى على
 الاثقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لأن الواو اخت الياء
 لا ترى انها يجتمعان في الردف نحو قوله
 ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذِكرَ العجْرَم للذنوب

لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جُمع مرتين والوجه
الثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية
والوجه الثالث أنه جمع ولا يمكن ان يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل
لأن الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع أنه جمع لا نظير له في
الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لأن الاعجمي يكون على غير
وزن العربي والوجهان الآخران يرجعان الى الاولين وأما ما كان
معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانها منع الصرف في النكرة
وذلك للعدل والوصف وقيل لأنه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله
في اللفظ فظاهر وأما عدله في المعنى فلأن العدد يراد به قبل العدل
الدلالة على قدر المعدود الا ترى أنك اذا قلت جأني اثنان او ثلاثة
اردت قدر ما جأك واذا قلت جأني مثنى وثلاث لم يحز حتى يتقدم
قبله جمع لتدل بذكر المعدود على الترتيب فتقول جأني القوم مثنى
مثنى وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول
من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم
دخل جمع ما لا ينصرف الجر مع الالف واللام او الاضافة قيل
لثلاثة اوجه الاول أنه أمن فيه التنوين لأن الالف واللام والاضافة
لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين
فدخله الجر في موضع الجر والوجه الثاني ان الالف واللام والاضافة
قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه مجاز فيه الجر فكذلك
مع ما قام مقامه والوجه الثالث أنه بالالف واللام والاضافة بعد
عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر
لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلها المعنى دخله الجر مع
الالف واللام والاضافة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

والمؤنّات السالم فلما حُمِلَ الجُرّ على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجُرّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة إلا خمسة انواع افعل اذا كان نعنا نحو
ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حلي وحمراء وما كان على
١٠ قعلان مؤنّته فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه قيل اما افعل فانها لم
ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل
وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سُمّي به ثم نُكّر انصرف لانه
لها سمي به زال عنه الوصف واذا نُكّر بقي وزن الفعل وحده فوجب
ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نُكّر رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجتمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
١٠ الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف التانيث
فانها لم ينصرف لانه مؤنّث وتانيثه لازم فكأنه اُنْث مرتين فلهذا لا
ينصرف لان العلة فيه قامت مقام علتين واما ما كان على فعالن مؤنّته
فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الف التانيث
٢٠ نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
ان بناء مذكّره مخالف لبناء مؤنّته وان لم يكن له مؤنّث على فعلى
نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فانها منع
من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التمامي الوجه الاول انه

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهي
 جَمْعٌ وَوصف وتانيث ومعرفة وعجبة ثم عدل ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لأن وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
 على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لأنهما تجريان مجرى علامة
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا نرى أنه لا يقال
 عطشانة وسكرانة كما لا يقال جمرأة وصفراء والتعريف فرع على التنكير
 والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لأنه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا ١٠
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لأنها لما
 كانت فروعا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو انقل من الاسم
 لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من ١٥
 الصرف بعلّة واحدة لأنها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلّة
 تقوم مقام علتين فحيثئذ تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علّة مقام
 علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التنوين والجرّ قيل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التنوين لأنه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع الجرّ تبعاً له والوجه الثاني انه ٢٠
 انما منع الجرّ اصلا لا تبعاً له لأنه انما منع من الصرف لأنه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف قيل لأن بين الجرّ
 والنصب مشابهة ولهذا حمل الجرّ على النصب في التثنية وجمع المذكر

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق المحكم فيها وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فإما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أريد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المنقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم أنها لإبل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى اشخاصا فغلب على ظنه أنها إبل فاخبر بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدركه الشك فرجع الى السؤال والاستنبات فكأنه قال بل أي شاء
 ولا يجوز ان تقدّر بل وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنات ولكم البنون ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل
 له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 فإما إما فليست حرف عطف ومعناها كعني أو إلا أنها اقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام الى أو له وإما إما فينبى الكلام معها من أو له
 على الشك وإنها قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما ان يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فاذا قلت قام
 إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 ان يجمع بينهما وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قبل تسع وهي وزن النعل
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة

الواو بمنزلة الشيء المفرد وبقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
فيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَادْخُلُوا آلَ بَابَ سَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةً
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا آلَ بَابَ سَجْدًا ولو كانت
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين ما يتأخر في
الآخري قال لبيد

أَعْلَى آلِ بَيَّاءَ بِكَلِّ أَذْكَنَ تَاتِي أَوْ جَوْنَهُ قُدَحَتِ وَفُضَّ خَتَامُهَا
وتقديره فُضَّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتِ لَأنَّه يريد بالجمونة هاهنا القدر وَقُدَحَتِ
اي عُرِفَتِ والمعرفة يقال لها المفدحة وَفُضَّ خَتَامُهَا اي كُشِفَ غَطَاؤُهَا
والعرف انما يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثميني والظاهر انه
اراد بالجمونة الخاية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرئجل في
شرح السبع الطول والذي يدل على انها للجمع دون الترتيب قوله
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينها ويقال اختم زيد وعمرو ولو
كانت الواو تنيد الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لان هذا
النعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاختصار على احدهما فدل على
انها تنيد الجمع دون الترتيب فاما الناء فانها تنيد الترتيب والتعقيب
وتم تنيد الترتيب والتراخي وأو تنيد الشك والتخيير والإباحة ولا تنيد
الذني وبل تنيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تنيد
الاستدراك وانما تعطف في الذني دون الاثبات بخلاف بل فانها
تعطف في الذني والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد
الذني لكن ولم يجوز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كجبل قيل لان بل
انما تستعمل في الإيجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما
يقع في الكلام نادرا فاقصرنا على حرف واحد واما استعمال لكن
فانها يكون بعد الذني فجاز ان يشترك معها فيه لان الكلامين صواب

به فأتى بالذي قصد وإبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البديل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي
 الفارسي انه قيل له كيف يكون البديل ابضاها للبديل وهو من غير
 جملته فقال لما لم يظهر العامل في البديل وانما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوبِخَهُمْ سَفَهًا مِنْ
 ١٠ فُضَّةٍ فظهور اللام في يومهم وهي بدل من مَنْ ويدل على ان العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ اَلَمْثَلُ الَّذِينَ اَسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اَسْتَضَعُّوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع مَنْ هو بدل
 من الَّذِينَ استضعفوا فدل على ان العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل
 ١٠ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثر على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

٢٠ ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والياء وثم واو
 ولا ويل ولكن وام وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما
 غيرها من المحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
 واذا كانت هذه المحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

إِنِّي وَأُسْطَارِي سَطْرَنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا تَصْرُ تَصْرُ تَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والاربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس
وازالة التوسع والحجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فقولك جاءني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكل كقولك
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجْحٌ أَلَيْتَ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتال فمخو قولك سلب زيد ثوبه
ويعجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقولك قتال فيه بدل
من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر
لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ تَقْصِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامُ
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان بلفظ بشي فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
 كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك
 سائرهما فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف
 فاذا قلت جاءني زيد الظريف كان العامل فيه جاءني وإذا قلت رأيت
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف
 كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن
 الاخفش الى ان كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع وإلى ان كونه صفة
 لمنصوب اوجب له النصب وإلى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجز
 والذي عليه الاكثرون هو الأول وهو مذهب سيبويه فاعرفه نصب
 ١٠ ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع
 ١٠ اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين بزيد على الآخر
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم
 مشترك الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا
 واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه
 ٢٠ ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انه اسم جامد كما ان
 البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف ان العامل فيه هو العامل
 في الاسم الأول والدليل على ذلك انك تحمله تارة على اللفظ وتارة
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على
 الموضع قال الشاعر

عدّة حول كلّه رجبٌ . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
 فانّ النصبة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّه مطّردا .
 فيحتمل ان يكون تأكيداً للضمير في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف فائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الايات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ لا يفتح
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قبل التخصيص والتفصيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى انّ المسئين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
 فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفصيل الا ترى أنّك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
 لاننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره
 وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لانّ
 المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

بأنّ الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف المنصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجليهما سلامى واحدة . فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انهما تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انما قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت انها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قبل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لكنّه شاقّة أن قيل ذا رَجَبٍ يا ليت عدّة حول كِلِه رَجَبُ
فجرّ كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كرّ فيها حَفْدًا يوما جديدا كلّهُ مطرّدا
فاؤكد يوما وهو نكرة بكنه واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرّت البكرة يوما اجمعا . وما استدلتوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما قول الشاعر . يا ليت عدّة حول كلّ رجبا . فالرواية . يا ليت

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجميع هل هن
 معارف ام نكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
 بهن جميع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما
 جمعاً فلأنني التأنيت نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاً وقياسه جمع كحضر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيهما افراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالافراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كَلِمَاتٍ اَتَجَبَّيْنِ اَنْتَ اَكْلَهُمَا فَرَدَّ الضمير ١٠

الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
 كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلما وكلا أنفيها راب
 فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلما اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً ١٠
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للثنية انها لو كانت
 للثنية لانقلبت في النصب والجرا اذا اضيفتا الى المظهر لان الأصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المراتين ومررت بكلتا المراتين فلو كانت للثنية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للثنية ٢٠
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة
 فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لانها لا تختص شيئا بعينه فلها وقعت صفة للنكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة
الجهوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت
بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم
قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَإِنَّمَا كَانَ جبريل وحده فاذا قلت
مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم
زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَمَسَّحَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا
المجاز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ
لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ
فمفعو جاءني زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد
بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كله اجمع اجمعون
جمعاء جميع كلاكنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم
واجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون
يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به
فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها
اولى وقدم كلهم على اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها
في كلهم لان اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد
اجمعين فتبع لاجمعين وانما كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين
فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانها لا معنى لها سوى التبع فلمذا

فعمل في المضاف اليه المجر كما يعمل حرف المجر فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خزٍ ثوبٌ خزٌ فترفع خز
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزاً صفة لثوب
 فلما وجدنا قولم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به المحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعل
 الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانما كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الانفعال ولهذا
 اجرى وصفا للكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانما كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانما
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانتها لهما كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر لانتها فرع انحطت عن درجة الواو لانتها فرع الفرع فاخصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لهما كانا جمليتين والجملة تقوم بنفسها وإنما تتعلق إحدى الجمليتين بالآخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا أو منفيا جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِمْ تَذَكُّرٌ يَوْمَ تَكُونُ حَرَضًا أَوْ تَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجابا لم يخل من إن أو اللام فلما خلا منها دل على أنها نفي فلها جاز حذفها فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

١٥

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد أي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز أي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم ونماه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال وإما جز المضاف اليه فلان الإضافة لهما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

~~القسم هو فعل القسم لكثرة~~

الباء دون غيرها .

inty:

Muhammad

عل لازم الا ترى

لف بالله والحرف

رف الذي يقتضيه

المعدية لأن الباء

Ibn al-Kāsim

القسم بالمقسم به .

Ibn al-Kāsim

على المضر والمظهر

اسم الله تعالى دون

الواو بالمظهر والتاء

فلم جعلوا الواو

أن الواو تقتضي .

لمعنى اقيمت مقامها

خرجها من الشفتين

فلم اختصت الواو

الباء والباء تدخل

الاصل واختصت .

الاصل فان قيل

أن التاء تبدل من

الواو كثيرا نحو قولهم تراث ونجاء ونخمة وتهمة وتيقور والاصل فيه

تراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم

الحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى المحرف لأنك اذا
 قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول
 اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولما تضمنا معنى
 المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء
 ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه
 لما وجب ان تحرك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة
 الميم كما قالوا في مئتين مئتين فضموا التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من
 يقول مئتين فيكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين ^{فكسر}
 من قرأ الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة من قرأ الحمد
 لله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلها كانت مذ ومنذ مبنيتين ^{وهو} -
 تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تختص بابتداء الغاية في ^{الزمان}
 المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل
 في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى ^{لَتَسْجُدَ} اَسَسَ عَلَى التَّقْوَى
 مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَأَدْخَلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وهو ظرف
 زمان ويستدلون ايضا بقول زهير بن ابي سلي

لمن الديار بقية الحجر أقوين من حجاج ومن دهر

وما استدلوا به لاجته لهم فيه اما قوله تعالى ^{لَتَسْجُدَ} اَسَسَ عَلَى التَّقْوَى
 من أول يوم احق ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس أول يوم
 فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كقوله تعالى ^{وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ}
^{أَلَيْ كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا} والتقدير فيه اهل القرية واهل العير
 وهذا كثير في كلامهم واما قول زهير بن ابي سلي من حجاج ومن دهر فالرواية
 فيه مذ حجاج ومذ دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مرجح ومن
 مر دهر كما تقول مررت عليه السنون ومررت عليه الدهور فحذف المضاف
 واقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

عدّة حول كلّ رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
 فانّ النصبة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّ مطردا .
 فيجتمعا ان يكون تأكيداً للضهر في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الابيات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقولها وشذوذها في بابها والشاذ لا يمحج
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى انّ المستبين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك ١٠
 فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
 لاننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره ٢٠
 وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لان
 المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

بأنّ الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والحجر اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجليهما سلامى واحدة . فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والحجر اذا اضيفت الى المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت انها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلم لها حال النصب والحجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قيل إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لِكِنَّه شاقَّةٌ اَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلَ كَلِّهِ رَجَبُ
فجرت كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كَرَّ فيها حَفْدًا يوما جديدا كَلَّهُ مطرُدا
فاؤكد يوما وهو نكرة بكَلَّهُ واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرَّت البكرة يوما اجمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما قول الشاعر . يا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلَ كَلِّهِ رَجَبًا . فالرواية . يا لَيْتَ

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجمع هل من
 معارف ام نكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
 بهن جمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قبل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما
 جمعاً فلألني التأنيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاً وقياسه جمع كحمر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففهما افراد لنظري وتثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالافراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالتثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كَلِمَاتٍ مُّجْتَمِعِينَ أَنْتَ أَكَلَهَا فَرْدَ الضمير ١٠
 الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
 كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل اغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفهما راب
 فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً ١٠
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للتثنية انها لو كانت
 للتثنية لانقلب في النصب والمجر اذا اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للتثنية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المفصورة وليست للتثنية ٢٠
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للتثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مفرونة بزائدة
 فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لانها لا تختص شيئا بعينه فلها وقعت صفة للنكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَإِنَّمَا كَانَ جَبْرِيْلُ وَحْدَهُ فَإِذَا قُلْتُ مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَمَسَّحَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا المجاز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فهو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كله اجمع اجمعون جمعا جمع كلاكنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدم كلهم على اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لان اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانما كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانها لا معنى لها سوى التبع فلم لنا

فعمل في المضاف اليه المجز كما يعمل حرف المجز فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان نقول في نحو قولك ثوبٌ خزٍ ثوبٌ خزٍ فترفع خزٍ
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزاً صفة لثوب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به المحال او الاستقبال واطافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واطافة افعل
 الى ما هو بعض له واطافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدراً كانت الاضافة في تقدير الانفعال ولهذا
 اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانها كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدراً كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدراً
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولهم

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضر لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاخصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وانما تتعلق احدى الجملتين بالآخرى برابطة بينة وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا او متنياً جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيَنَّا نَذْكُرُ يَوْمَئِذٍ نَكُونُ حَرَضًا أَوْ نَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجاباً لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلذا جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضرباً الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلامٌ لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم ونماه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلاً منتصلاً في حالة واحدة محال واما جز المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

الباب المحادي والاربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذِفَ فعل القسم قيل انما حذِفَ فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والتاء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والمحرف المعتدي من هذه الاحرف هو الباء لان الباء هو المحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء دون غيرها من الحروف المعتدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالقسم به . مع تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجها من الشفتين كما ان الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على الباء والتاء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً يخطئ عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم نراث ونجاه ونخمة ونهمة وتيقور والاصل فيه وراث ووجه ووخمة ووهمة وويقور لانه مأخوذ من الوقار الا انهم

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى المحرف لآنك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولها تضمنا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما وجب ان تحرك الدال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا في مئتين مئتين فضموا التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول مئتين فيكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمة الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تخصص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَادْخُلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وهو ظرف زمان ويستدلون ايضا بقول زهير بن ابي سلي

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وما استدلوا به لاجحة لهم فيه اما قوله تعالى لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى من أول يوم احق ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس أول يوم فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا كثير في كلامهم واما قول زهير بن ابي سلي من حجج ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومذ دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مرجح ومن مرجح من دهر كما تقول مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

فهذه الالوجه الثلاثة التي في حتى وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وأما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الالوجه الثلاثة ينشد
 ألفي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى تغله ألقاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر بجتي والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل
 واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جازا قيل إنما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها الحذف والاصل فيها ١٥
 منذ فحذف النون منها والحذف إنما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ أنك لو صغرتها او كسرتها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكسيرها أماناذ لان التصغير والتكسير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ ٢٠
 ليلتان قيل إنما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم يبيت مذ ومنذ قيل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

ان تكون حرف جز كالي نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ وما
 بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه
 وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى
 وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو
 نحو جاءني القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى
 زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قيل لأنها اشبهتها ووجه الشبه
 بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
 في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جاءني القوم حتى زيد كان زيد
 داخلا في المحي كما لو قلت جاءني القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا
 المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون
 ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لأنها لما
 كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف
 الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية
 للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء
 ١٥ كائما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبل حتى عمرو ذاهب
 قال الشاعر

فا زالت القتلى تَنجُ دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال الآخر

مطوت بهم حتى تكمل ركايبهم وحتى الجياد ما يقنن بأرسان

٢٠ فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون
 للجملة بعدها موضع من الإعراب لأن الجملة أنها يحكم لها بموضع من
 الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل
 يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب
 واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

حرف المجر من اربعة اوجه الوجه الاول انما تقع في صدر الكلام وحروف المجر لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انما لا تعمل الا في نكرة وحروف المجر تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انه يلزم مجرورها الصفة وحروف المجر لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انما يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم المحرف واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصت بها فاما كونها في صدر الكلام فانما لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لما صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فمعلوم ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل بنهم كان التقدير فيه رب رجل بنهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى *وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ إِلَى فَرْعَوْنَ وَقَوِيهِ* ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فعنها المجاوزة واما على فعنها الاستعلاء واما الكاف فعنها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى *لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ* وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . *لواحق الأقارب فيها كالمفق .* وتقديره فيها المفق وهو الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال قائل على كم وجه نستعمل حتى قبل على ثلاثة اوجه الاول

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
الوجه الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَأَجْتَنَبُوا الرِّجْسَ
. مِنَ الْاَوْتَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للتبعض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوتان دون بعض
وانما المقصود اجتناب جنس الاوتان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم إله غيره ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالربيع من أحد . اي احد وذهب بعض
الصحوبين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعُلُوا
مِنْ آبَائِهِمْ وَمِنْ زَوَّجَاتِهِمْ وَمَا اسْتَدْلَ بِهِ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْ لَيْسَتْ
زائدة فاما قوله تعالى وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعض لا
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات او إختافها وإيتائها
. للفقراء . وهي مظالم العباد وإما قوله تعالى يَفْعُلُوا مِنْ آبَائِهِمْ فمن فيه
ايضا للتبعض لانهم انما امروا ان يَفْعُلُوا ابصارهم عما حُرِّمَ عليهم لا
عما أحلَّ لهم فدل على انها للتبعض وليست زائدة وإما الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
. ٢. وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين
واما في فعناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
زيد ينظر في العلم وامّا اللام فعناها التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه وامّا الباء فعناها الإلصاق كقولك كتبت
بالقلم اي ألصقت كتابتي بالقلم وامّا رب فعناها التقليل وهي تخالف

جرت عليها كل ربح سَبَّوْجٍ من عن بين الخط أو سامع
وقال الآخر . من عن بين الحياءَ نَظَرَةٌ قَبْلُ . وإذا كانت حرفا
كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
وإما على فتكون اسما وفعلًا وحرفًا فإذا كانت اسما دخل عليها حرف
المجرر فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر .
عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا نِصْلٌ وَعَنْ قِيضٍ يَزِيدُ تَجَهَّلِ
وقال الآخر

أنت من عليه تنفض الطل بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقها
وقال الآخر

فهي تنوش المحوض تَوَشَّاهُ مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ اجْوَازَ النَّلَا
وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
نحو علا الجبل يعلو علواً فهو عال كقولك سلا يسلو سلاواً فهو سال
وما اشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
زيد دين وإشياهه وإما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فإذا كانت
اسما قدروها تقدير مثل وجاز أن يدخل عليها حرف المجرر وكان ما
بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَيْنِ .
فالكاف الأولى حرف جرٍ والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف
جرٍ على حرف جرٍ كقول الشاعر . بِضَحْكَكَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَمِّمِ .
وتكون الكاف ايضاً فاعلة كقول الشاعر

أَتَنْتَهَوْنَ وَلِنْ يَنْتَى ذَوِي شَطَاطٍ كَالطَّعْنِ بِهَلْكَ فِيهِ الزَيْتُ وَالنُّتْلُ
فالكاف هاهنا اسم لأنها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها
فإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي كريد
وما اشبه ذلك وإما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
قبل وإما مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشيبة للمضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجر قيل انما عملت لانها
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانما وجب ان تعمل الجر لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجر فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل وإلى
النصب في المفعول لم يبق إلا الجر فلها وجب ان تعمل الجر واجود
من هذا ان تقول انما عملت الجر لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجر وقع وسطا بين الرفع والنصب فأعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجر فيه والاخر لا يلزم الجر فيه
فاما ما يلزم الجر فيه فمن وإلى وفي واللام والباء ورب واما ما لا
يلزم الجر فيه فالواو والتاء في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجر فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجر فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا وضوء النجم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد أراني للرياح دَرِيَّة من عن يميني مرَّةً وشمالِي
وقال الآخر

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كترت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
 قيل لانتك اذا كترت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال .
 فان قيل لم بُنيت لامع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع بعد
 من في الاستفهام الا ترى انتك نقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت .
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في
 السؤال تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى واما المعرفة فلا تقع
 بعد من في الاستفهام الا ترى انتك لا نقول هل من زيد في الدار
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى ١٠
 على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر . لا هيمَ الليلة في المطي .
 فانها جاز لان التقدير فيه لا مثل هيم فصار في حكم النكرة فجاز
 ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه ١٠
 جاء مبنيًا على السؤال كأنه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد
 لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان
 الجواب ان نقول لا من غير ان تذكره كأنك قلت لا اصل
 لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانها لم تكرر لانه صار ٢٠
 بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
 يذر في مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف
 قيل لم يجز ان تبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يوذي الى ان تجعل تلك

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحقه الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
 لينحط الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما ينحط عن درجة الاصل
 فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والتكرة ولا لا تعمل الا في التكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب مع اسمها
 لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع النصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف المجر ولا لا تعمل مع النصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والمخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون المخبر عند كثير من
 المحققين فانحطت لا التي هي الفرع عن درجة ان التي هي الاصل فان قيل
 فلم اذا عطف على التكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرده البناء
 على الفتح في كل تكرة ركب مع لانتها اشبهت النصب للمفعول لا طرده
 فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
 جاز ان تبنى صفة التكرة معها على النفع كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
 ثم ها في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبنى كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تركب لا مع التكرة اذا ركب مع صفتها لانه يؤتي الى
 ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف الندبة
الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
حبيب البصري الى جواز إلحاقها الصنة حملا على المضاف اليه وقد
بيننا الفرق بينهما ويجكون عن بعض العرب انه قال وا عدما وا جُنَجْنِي
الشاميتينه وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى
المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يحز نداؤه قيل لانّ المنسوب لا ينادى
ليجيب بل ينادى ليُشهر النادب مصيبته وانه قد وقع في امر عظيم
وخطب جسيم ويظهر تجمعه كيف لا يكون في حالة من اذا دُعي
اجاب واما المنادي فهو مخاطب فلو جاز نداؤه لكان يؤذي الى
ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه نصب ١٠
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل ١٠
انما بنيت مع لا لانّ التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
في الدار لانه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما
بنيت على حركة لانّ لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فحة
لانها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحركة حركة ٢٠
إعراب لا حركة بناء لانّ لا تعمل النصب إجماعا لانها نقيضة ان لانّ
لا للني وانّ للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
الا ترى ان لا لما كانت فرعا على ان في العمل وانّ تنصب مع التنوين
نصبت لا بغير تنوين لينقطع الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تخطّ

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تقع يلحق النادب عند فقد المندوب
 وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان قيل
 فما علامة الندبة قيل واو يا في أوله والفاء وهاء في آخره وأنها
 زيدت واو يا في أوله والفاء وهاء في آخره ليمد بها الصوت ليكون
 المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لأن الالف
 خفية والوقف عليها يزيدا خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر
 الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا
 بأعرف اسمائه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين
 لأنهم اذا عذروه شاركوه في التمتع والرزبة فاذا شاركوه في التمتع هانت
 عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا
 عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لأن
 الف الندبة أنها تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة
 شيء واحد والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف
 اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى أنك لو
 قلت في غلام زيد وثوب خز غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه
 فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف
 الندبة آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء
 واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر
 الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى أنك اذا قلت
 هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن
 شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انها ليسا بمنزلة

اراد أم حمزة فحذف الناء للترخيم فبدل على جوازه وما انشدوه لاحتجة فيه لأنه رخمه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
ألا أضحت حباثلكم رماما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرويته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا يريد ابن حارث وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سبَطِ يا سبَّ او لا قيل اختلف الفخويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك لأنه كما بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون لأنه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى أن ترخيمه بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لأن الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا أنه لا يحذف لأدّى ذلك الى أن يشابه الادوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لأنه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلا يؤدّي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلم ولا قائل به فدلّ على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخم على الضمّ في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لأنهم لو قدروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضمّ نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلما حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال المحركات عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانها وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول في تاريخ حضر موت يا حضر وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز تخريم المضاف اليه قيل اختلف الفهويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز تخريمه لان الترخيم انما يكون فيما يؤثر النداء فيه ياء والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء ييا فكذلك لا يجوز تخريمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز تخريمه واحتجوا بقول زهير بن ابي سلي وهو

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أو اصرنا والرحم بالغيث يذكر
 اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للتخيم وهو عكرمة بن خصنة بن قيس بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرّة سيدعوه داعي مينة فيجيب
 اراد ابا عمرو الا انه حذف التاء للتخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
 أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عني وجمزي

ذهبا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد اذ لا يكون أهم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب اليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم وباء
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه أنما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وأنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر : ها ننثا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خصّ الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب
والتنوين وها من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم أنما
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية
الحنة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يؤدي الى الإجحاف به وذهب
الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك
في عنق يا عن وفي كيف يا كت وما اشبه ذلك لان في الاسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دومان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

من نفس الاسم فإن أصله إله فاستطوا الهزة من أوّله وجعلوا الالف
واللام عوضاً منها والذي يدلّ على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهزة ليدلّوا
على أنها قد صارت عوضاً عن هزة القطع فلما كانت عوضاً عن هزة
القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه
الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصّة لانه كثر في استعمالهم فحفت على
الستهم فجَوَزُوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم ألحفت الميم المشدّدة
في آخر هذا الاسم نحو اللهمّ قيل اختلف الغويون في ذلك فذهب
البصريون الى أنها عوض من يا الّتي للتنبيه والهاء مضمومة لانه نداء ولهذا
لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهمّ ثلاثاً يجمعوا بين العوض
والمعوض وذهب الكوفيون الى أنها ليست عوضاً من يا وإنها الاصل
فيه يا الله أمّا بغيره الا أنه لها كثر في كلامهم وجرى على الستهم حذفوا
بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا أيش والاصل فيه أي شيء وقالوا وَيَلِمُو
والاصل فيه ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي
يدلّ على أنها ليست عوضاً عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر
١٠
إني إذا ما حدّثُ ألباً أقول يا اللهمّ يا اللهمّ

وقال الآخر

وما عليك أن تقول كلّما صليت أو سبحت يا اللهمّ * أُرَدِّدُ علينا شيخنا مُسَلِّماً
فجميع بين الميم ويا ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينها لأن العوض
والمعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأمّا قول الكوفيين
٢٠
أن أصله يا الله أمّا بغيره فهو فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكروا
وذهبوا اليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ الا فيما يؤدّي الى هذا المعنى
ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهمّ العنه اللهمّ أخزه وما اشبه ذلك قال
الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ
عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ولو كان الامر على ما

١
 بالحقيقة ألا أنهم ادخلوا آياها هنا توصلوا الى نداء ما فيه الالف واللام
 لما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 ميانا بأنه المقصود في النداء وذهب ابو عثمان المازني الى أنه يجوز
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي
 القياس لوساعده الاستعمال فان قيل فلم لم يجعلوا بين ياء والالف واللام
 قيل لأن يا تنيد التعريف والالف واللام تنيد التعريف فلم يجعلوا
 بين علامتي تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فان قيل
 قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء او بالعلية قيل في ذلك وجهان
 احدهما انا نقول ان تعريف العلية زال منه وحدث فيه تعريف
 النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا نسلم ان تعريف
 العلية والنداء اجتماعا فيه ولكن جاز ذلك لانا منعنا عن الجمع
 بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلية
 ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما فان قيل أليس قد قال الشاعر
 قديتك يا التي تيمت قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللذان قرأ .
 فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل انما قوله
 ١٠ قديتك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني
 فانما جمع بين يا والالف واللام لأن الالف واللام في الاسم الموصول
 ليستا للتعريف لانه انما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانا فيه
 زائدين لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا وبينهما واما قول الآخر
 ٢٠ فيا الغلامان اللذان قرأ اياكما أن تكسباني شرا
 فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً فان قيل قد
 قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قيل انما جاز ان
 يجمعوا بينهما لوجهين احدهما ان الالف واللام عوض عن حرف سقط

كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقي ما سواه على الأصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب بيا لأنها نابت عن ادعو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فان قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبتين فهلا بُنِيَ لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بُنِيَ المفرد قيل لوجهين أحدهما أن المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرّف بالمضاف إليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد وأما النكرة فبعبارة الشبه من اسماء الخطاب ولم يحز بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع اسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما النكرة فنصبت لفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والمبهم لأن الأصل فيها النداء بأي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا آيا والالف واللام لم يطرحوا حرف النداء لثلاث يؤدّي ذلك إلى الإجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف أي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

حركة تنضيباً على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قبل لثثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافاً الى النفس كان
 مكسوراً وان كان مضافاً الى غيرك كان مفتوحاً فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قبل جاز الرفع حملاً على اللفظ
 والنصب حملاً على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد وضمة بناء وضمة الصفة وضمة اعراب قبل لان الضم
 لما اطرّد في كل اسم منادى اشبه الرفع للفاعل لاطرّاده فيه فلما اشبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء
 وان الاسم مني فلذلك كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى اشبه الاسماء المضمرّة
 والاسماء المضمرّة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضاً الرفع
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قبل انما جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل نارة على اللفظ ونارة على الموضع قال
 الله تعالى يا جِبَالَ اُورِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرِّفْعِ والنصب فمن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

فمنع من الإضافة وأما العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أضيفت الى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة من وجه لانها عقدٌ مثلها وحملت على التسعين لانها تلبها فالزمت الإضافة تشبيها بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث مائة ولم يقولوا ثلث مئتين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئتين إلا انهم اكتفوا بلفظ المائة لانها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى ثُمَّ نُفِخُ فِيهِمْ طَبْلًا أَيِ أَطْفَالًا قال الشاعر

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْتَوُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَيْصُ

اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم اجري الالف مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لأن الالف عقد كما ان المائة عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الآحاد ولم يرفع الآحاد كالمائة قيل لأن الالف طرف كما ان الواحد طرف لأن الواحد أول والالف آخر ثم تتكرر الاعداد فلذلك اجري مجرى ما يضاف الى الآحاد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوحين احدهما أنه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن كل واحد منهما يتصف بهن الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني أنه اشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهاذا قلنا ان العشر قامر مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لقرىها منها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو ونون او ياء ونون وكان يؤدى الى ان يكون له اعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلّوا بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر النوع تعيين المعداد من اية نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده ولانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يثبت كما يلزم بالمضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكانه موجود في اللفظ لانه لم يغم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث لما كان انقل لم يحتمل
 الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
 انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعال في المذكر بالهاء نحو عُراب
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلا العشرة فانها تتغير
 لانها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
 لما ركبوا الآحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا
 الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يفي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
 عشر قيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو ضُمَّتْ معنى حرف العطف فلما ضمنا معنى الحرف
 وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وكان
 الفتح اولى لانه اخفت المحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
 اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما ان علم التثنية فيه هو علم
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية والثاني ان إعرابه
 في وسطه وفي جال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
 كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس أخواته
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
 اثنين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثني عشر الا ترى أنك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

تجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن النصل
 بين المجاز والمجرور لأنّ المجاز والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملاً لإحديهما على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة واذا
 كانت خبرية جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانها اذا كانت استفهامية
 حملت على عدد ينصب ما بعد وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 احد عشر رجلاً ونسع وتسعون جارية فلذلك لم يجوز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة واذا كانت خبرية حملت على عدد يجزّ ما بعد والعدد الذي
 يجزّ ما بعد يجوز ان يبيّن بالمفرد كائنه درهم وبالجمع كثلثة اثنوب فلها
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع واما اختصاصها بالتكثير ففيها جميعاً فلان
 كم لما كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة
 لأنّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت ربّ مختصّ بالنكرة لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح
 في النكرة لا في المعرفة كما بينّا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكر نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لازمة
 اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فأخذ الاصل الهاء فبقي

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النفي فلما أقبها هاهنا مقام
 إلا غيرا عن أصلها في النفي فلم يجر العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم بُيئت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 ١٠ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا
 على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينها فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 يجر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

وَأَمَّا خَلَا فَإِنَّهَا تَكُونُ فِعْلًا وَحَرْفًا إِذَا كَانَتْ فِعْلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا
مَنْصُوبًا وَتَنْصَبُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا
لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَزْءٌ فَانْ دَخَلَ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ فِعْلًا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا
لِأَنَّهَا مَعَ مَا يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ وَإِذَا كَانَتْ فِعْلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا
لَا غَيْرَ قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَعَالَةَ زَائِلٌ
وَسَنَذَكُرُ هَذَا فِي بَابِ مَا يَنْصَبُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ عَمِلْتُ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ النَّصْبُ قَبِيلُ
لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ أَمَّا مَا خَلَا وَمَا عَدَا فَهِيَ فِعْلَانِ لِأَنَّ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا
كَانَا مَعَهَا يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ وَإِذَا كَانَ يَمْثِلُ الْمَصْدَرَ انْتَفَتْ عَنْهَا الْحَرْفِيَّةُ
وَوَجِبَتْ لَهَا الْفِعْلِيَّةُ وَكَانَ فِيهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَحَكِيَ
عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ كَانَ يُجَرُّ بِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا فَيُجَرِّبُهَا مَجْرَى خَلَا ١٠
لِأَنَّ خَلَا نَارَةٌ تَكُونُ فِعْلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَنَارَةٌ تَكُونُ حَرْفًا
فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا وَأَمَّا سَيُوبُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ عَدَا إِلَّا النَّصْبَ
لَا غَيْرَ وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَإِنَّهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ
خَبَرٌ لَهَا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ جَاءَ فِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا أَيْ
لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا فَبَعْضُهُمُ الْاسْمُ وَمَا بَعْدُ الْحَبْرُ ٢٠
وَخَبَرُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ لَزِمَ لَفْظًا وَاحِدًا فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ قَبِيلُ لِأَنَّهَا لَهَا اسْتِعْمَالًا
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ قَامَا مَقَامَ إِلَّا وَإِلَّا لَا يَغْيِرُ لَفْظُهُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِيَدُلُّوا
عَلَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ وَلَا يُقَالُ

ووافهم ابو العباس الميزد من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرف والنصرف من خصائص الافعال
قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد
فإذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في
حَاشَى اللَّهِ حَاشَى اللَّهِ ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حَاشَى اللَّهِ والوجه
الثالث ان لام الحجر تتعلق به في قولهم حاشى لله وحرف الحجر انما يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
١٠ وأما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما أحاشى فليس فيه حجة لان
قوله أحاشى مأخوذ من لنظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسم وهلل
وحمدل وسجل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والمجد
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
١٠ بل الحذف قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رَبِّ رَبِّ وقد قرئ
بهما قال الله تعالى رَبُّهَا يَوْثُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد
والتخفيف وفي رَبِّ اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وبفتح الراء
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سَوْفَ افعل
سَوَ افعل وهو حرف وزعم ان الاصل في سَافعل سوف افعل فحذفت
٢٠ الناء والواو معا فدل على ان الحذف يدخل الحرف وأما قولهم ان لام
الحجر تتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاش لله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ أَي ردفكم كقوله تعالى الَّذِينَ
هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

اولى والوجه الثاني انّ البدل يجري في تعلّق العامل به كجراه لو ولى
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمنعول فلما كان البدل اقوى
في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بينّا فان قيل فلم جاز
البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدّي الى
مُحال وذلك لأنّ المبدل منه يجوز ان يقدر كأنه ليس في الكلام فاذا
قدرنا هذا في الإيجاب صار مُحالا لأنه يصير التقدير جاءني إلا زيد
وصار المعنى انّ جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي
كما يستحيل في الإيجاب لأنه يجوز ان لا يبيّئه احد سوى زيد فبان الفرق
بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى
وسواء قيل لأنّ غير لما أقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
مجرورا بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم^{١٠}
الواقع بعد إلا ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأمّا سوى وسواء فلزمها النصب لانتها
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لأنّ
ذلك يؤدّي الى تمكّنها وهما لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجز ان يُعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأمّا حاشي فاختلف النحويون في ذلك^{٢٠}
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى أنّه حرف جرّ وليس بفعل
والدليل على ذلك أنّه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل
على الافعال فيقال ما حاشي زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دلّ
على أنّه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى أنّه فعل

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم
وانها جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المفرد الا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المفرد اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لان التقدير أستثنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني واذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعملنا معنى إلا
كان الكلام جملتين واذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين وأما قول
النزاع بأن إلا مركبة من إن ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فاذا
رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكهي المتعنا . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل
ويحوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى
لان اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى واذا اتفقا كان موافقة اللفظ

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب .
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 أنه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعذبة
 ونظيره نصيهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بأن وترفع في النفي اعتبارا
 يلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى ففسد من خمسة اوجه الوجه الاول أنه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والحز في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيدا
 وما مررت بأحد إلا زيدا والوجه الثاني ان هذا يؤدّي الى إعمال معاني
 الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى أنك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث أنه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وأما ان يكون منصوبا بنفسه
 وأما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال أنه منصوب
 بتقدير إلا لانا لو قدرنا إلا لنفس المعنى لأنه يصير التقدير فيه قام القوم

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وإما تقديم الحال على العامل فيها فإنها جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فإنك إذا قلت نصّب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وإما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نحو عشرون أو تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلا كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله ذو رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يجر بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم وجب أن يكون التمييز نكرة قبل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صقع الديك على أدم أجش الصهلا
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . ينصب الصهيل والظهر والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

بدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام
الفاعل فيما لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يضر فيكون معرفة فلو جاز أن
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجواز والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفيدة للهم فان قيل فإ
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فحق قولك نصّب زيد عرقا وتنقأ الكباش شحما فعرقا وشحما كل واحد
منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف المحوون في ذلك فذهب سيبويه الى أنه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى لا ترى أنك اذا قلت نصّب زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما
الى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَهَجَّرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لأنه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وأما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فإن الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا حجة فيه ولأن صحّت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنه
قال أعني نفسا وأما قولهم أنه فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كالحال

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم معوله عليه وذهب
 الفراء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
 فيه فعلا او معنى فعل وذلك لأنه يؤدي الى ان يتقدم المضر على المظهر
 فإنه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم
 المضر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن راكبا وإن كان مقدما في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلأ في نفسه عائدة
 الى موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم واهلأ في تقدير التأخير جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل النعل
 اللازم في الحال قيل لأن الفاعل لما كان لا ينعل النعل إلا في حالة
 كان في النعل دلالة على الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان
 لما كان في النعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون الحال نكرة
 قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للنعل ولهذا سماها سبويه نعتا للنعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل النعل عليه وإن لم تذكره الا ترى ان
 جاء يدل على مجيء وإذا قلت جاء راكبا دل على مجيء موصوف بركوب
 فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للنعل وهو نكرة فكذلك وصته يجب
 ان يكون نكرة وإما قولهم أرسلها العراق وطلبتة جهدك وطاقتك ورجع
 عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لأن التقدير ارسلها تعترك
 وطلبتة تجهد وتعترك وتجهد جملة من النعل والفاعل في موضع الحال
 كأنك قلت ارسلها معتركة وطلبتة مجنبا إلا أنه أضمر وجعل المصدر
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم
 رجع عوده على بدئه منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون
 لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَأَعْمل رجع في
 الكاف التي للخطاب فقال رجعك الله فدل على انه يكون متعديا ومما

واشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المنعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون وامّا الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمنعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا .
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الفاعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

نعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من نديها تحجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم
فنصب صغيرين على الحال من الناء في نعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
مفعولة وقال الآخر

متى ما تلقني فردين ترجف روائف اليتك واستطارا
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمنعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معبولة عليه وان كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

الباب السادس والعشرون

باب المنعول له

ان قال قائل ما العامل في المنعول له النصب قبل العامل في المنعول له الفعل الذي قبله نحو جئتكَ طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتكَ للطمع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمتعدي قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلّة وهي علّة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ فابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ معرفة بالاضافة وتثبيتا نكرة قال الشاعر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ الثَّيْمِ تَكْرُمًا

١٠ فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الآخر

بَرَكَبُ كُلِّ عَاقِرٍ جُهورٍ مَخَافَةَ وَزَعَلِ المَحبورِ والهول من تهول الهبور
 وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدير بالاضافة
 في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكتسى التعريف من المضاف اليه
 كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هذا عَارِضٌ
 مُبْتَرِئٌ وقال الشاعر

سَلِ الهوم بَكَلٍّ مَعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صُهْبَةٍ مَتَعِيسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي
 من كون الاضافة في نية الانفصال ينفق الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة
 فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهول من تهول الهبور .

بحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف
 وذهب أبو اسحاق الزجاج الى أنه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا بأس بالخشبة وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
 الواو والصحيح هو الأول وإما قول الكوفيّين أنه منصوب على الخلاف
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة .
 وإنّ الفعل هو العامل بتقوينها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لانّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإما قول الزجاج فانه
 ينتصب بتقدير عامل لانّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح ايضا لانّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدّى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر
 الى تقوية بحرف الجرّ او غيره عمل بتوسطه الا ترى أنّك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذفت
 مع وأقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع وأقيمت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من الحروف قيل أنّها كانت الواو اولى من غيرها لانّ الواو
 في معنى مع ولانّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لانّ حكم الواو ان لا تنقل
 على ما قبلها وهذا الباب من الخويّين من يجرى فيه القياس ومنهم
 من يقصره على السماع والاكثر على القول الأول فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

لَدُنْ هَؤُلَاءِ الْكَفَّةِ يَعْمَلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ
 اراد في الطريق ومن حقها أن يُحفظ ولا يقاس عليها فاما قولهم دخلت
 البيت فذهب ابو عمر الجرمي الى ان دخلت فعل متعدية تعدى الى البيت
 فنصبه كقولك بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان
 دخلت فعل لازم وقد كان الاصل فيه ان يستعمل مع حرف الجر الآ
 انه حذف حرف الجر اتساعا على ما بيننا وهذا هو الصحيح والذي يدل
 على ان دخلت فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره على فعول وهو
 من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وأشبه ذلك
 والثاني نظيره فعل لازم وهو غرت ونقيضه فعل لازم وهو خرجت
 ١٠ فيقتضي ان يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١٠ ان قال قائل ما العامل للنصب في المفعول معه قيل اختلف المحوون
 في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك لان
 الاصل في نحو قولهم استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا انهم اقاموا
 الواو مقام مع توسعا في كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدى الى الاسم
 فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا ونظير هذا نصبهم الاسم
 ٢٠ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية الآ نحو قام القوم الا زيدا فكذلك
 هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو وذهب الكوفيون
 الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانه اذا قال استوى
 الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة
 لان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما أنّ الفعل
يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف
الزمان وإما ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى أنّك
اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها
دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته .
صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما أنّ الفعل اللازم لا
يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان
فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمه غير محدودة
الا ترى أنّك اذا قلت خَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ .
مشتبها على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت
أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتبها على جميع ما
يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت قام دلّ على كلّ
زمان ماض من أوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني أنّ هذه الظروف لا تنفرد على ١٠
وجه واحد لانّ فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما أنّ الزمان المستقبل
يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدّى
الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد متي
معقّد الإزار ومقعد القابلة ومناط الثريا وهما خطآن جانبي أنها يعني
المخطئين الذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلّها مخطوطة قيل الاصل فيها ٢٠
كلّها ان تستعمل بحروف الجرّ الا انهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع
اتساعا كقول الشاعر
فَلَا بُعِيدُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا قِيلَانِ الْخَيْلِ لَابَةِ صَرْغَدِ
وقال الآخر

يتعدى الى جنس النعود الذي يشتمل على الفرفصاء وغيرها تعدى الى
 الفرفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ
 كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى
 انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة الفرفصاء الا انه حذف
 الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه
 لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير
 موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى مما يفتقر الى تقدير موصوف
 فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المنعول فيه

ان قال قائل ما المنعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء
 المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة
 وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في
 مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلاً
 ١٥ للافعال سمي ظرفا تشبيها بالاولاني التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمي
 الكوفيون الظروف محالاً لحلول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف
 لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن الحرف الا انها
 لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت
 متضمنة للحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لمبا تضمنت
 معنى همزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهار هاهنا دل
 على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون مربة
 على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم
 يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الفعل يعمل في المصدر ولا شك ان رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث ان المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك ان رتبة المؤكد
 قبل رتبة المؤكد فدل على ان المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما
 ذهب اليه البصريون واما ما استدلل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انه
 يصح لصحة الفعل ويعمل لاعتلاله فنقول انما صح لصحته واعتل لاعتلاله .
 طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف
 الكلمة وهذا لا يدل على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل
 يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد لئلا تختلف طرق
 تصاريف الكلمة وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه اأكرم الا انهم حذفوا
 احدى الهزتين استغفالا لاجتماعهما ثم قالوا يكرم ونكرم ونكرم فحذفوا
 الهزة وان لم يجتمع هزتان حملا على اكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك هاهنا واما قولهم ان الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل
 على انه اصل له فاذا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال
 ولا شك ان الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال فكذلك هاهنا واما
 قولهم ان المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدل على انه فرع
 عليه الا ترى انك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدل
 هذا على ان زيدا الثاني فرع على الاول فكذلك هاهنا وقد بينا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت اشد السير
 منصوباً على المصدر قيل لان افعال لا يضاف الا الى ما هو بعض له
 وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قعد الفرصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لان الفرصاء لما كانت نوعاً من القعود فالفعل الذي هو قعد

الأول أنه يستي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأبل فلما
 ستي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق اصل
 للمقيّد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدل على
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه
 أولى بأن يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس
 مشتقا من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على
 أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن الفعل الا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن
 المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الأولى المصوغة
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة
 ٢. فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من
 النضة وأما الكوفيون فذهبوا الى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الأول أن المصدر يعتل لا اعتلال الفعل
 ويصح لصحته نقول قمت قياما فيعتل المصدر لا اعتلال الفعل ونقول قاوم
 قواما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

فأَيُّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب ان يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه منعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون متدبياً فان قيل فلم انتصب قولهم إِيَّاكَ والشرَّ قيل لأن التقدير فيه إِيَّاكَ اخذَرُ فإِيَّاكَ منصوب باحذر والشرَّ معطوف عليه وقيل اصله احذر إِيَّاكَ من الشرِّ فوضع الحجاز والمجرور النصب فلما حذف حرف الحجاز صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إِيَّاكَ ولم يقدروه قبله قيل لأن إِيَّاكَ ضمير المنصوب المتصل ولا يجوز ان يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز ان تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى أنك لو قلت ضربتُ إِيَّاكَ لم يجوز لأنك تقدر على ان تقول ضربتك فامَّا قول الشاعر . اليك حتَّى بلغتُ إِيَّاكَ فشاؤ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع إِيَّاكَ كما يستعملوه مع غيره قيل لأنها خصت إِيَّاكَ بهن لأنها لا تكون الا في موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدل على كونه منعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فإنه يجوز ان يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذ ليس في بنية لفظه ما يدل على كونه منعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قبل لوقوع الفعل عليه وهو المنعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

يا أيها الماتح دلوي دونكا أني رأيت الناس يجحدونكا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُجِدُّونَكَ

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على
جواز تقديم معبؤها عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما ما
استدلّ به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأنّ قوله تعالى كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مندر
وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى
حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأنّ في ذلك دلالة
على أنّ ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى
وَنَرَى الْإِنجِيلَ مَحْمُودًا وَبَيِّنَاتٍ لِّمَنْ أَتَىٰ وَفِي تَهْنِئَةٍ مِّمَّا أَصْنَعُ اللَّهُ فنصب صنع
الله على المصدر بفعل مندر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر

وَدَأْبْتُ إِلَىٰ أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تقاصر حتى كاد في الآل ينصح
وَجِيفَ المطايا ثم قلت لصحبي ولم يزلوا أبردتم فتروحوا
فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدّم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لهم
فيه من وجهين أحدهما أنّ قوله دلوي دونكا في موضع رفع لانه خبر مبتدأ
مندّر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني أنا نُسَلِمُ أنه في موضع نصب
لكن بإضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد
الاسد قيل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو
إِحْذَرْ ولهذا اذا كرروا لم يجوز إظهار الفعل وإذا حذفوا احد الاسمين
جاز إظهار الفعل فدلّ على أنّ احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقم بعض الظروف والمحروف مقام الفعل قبل طلبا للتخفيف لأن الاسماء والمحروف اخف من الافعال واستعملوها بدلا عنها . طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قبل لأن الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلما كانت على للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته وعند للخصرة ومن بحضرتك تشاهد ودون للقرب ومن بقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه فلماذا اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خص به ١٠ . المخاطب دون الغائب والمتكلم قبل لأن المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لها الا باللام نحو ليقم زيد ولأقم معه فيفتقر الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها ١٥ . تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم الباء فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا لبسني فلا يقاس عليه لأنه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معبولا هذا الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون ٢٠ . الى أنه لا يجوز تقديم معبولا عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تنصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معبولا عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعلينكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

الافتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا نعلم
 ان العاقل لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت
 او حسبت لم تكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الافتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا
 والخبر وكما ان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدا فكذلك
 لا بد لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الافعال
 اذا تقدمت وجاز إلغاؤها اذا توسطت وتأخرت قيل انما وجب
 إعمالها اذا تقدمت لوجهين احدهما انما اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى
 مراتبها فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها والثاني انما اذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية وإلغاؤها يدل على أطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجز إلغاؤها مع التقديم لان الشيء لا يكون معنيا به مطرحا وانما اذا
 توسطت او تأخرت فانما جاز إلغاؤها لان هذه الافعال لما كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتمد عليه وجعلت في تعلقيها بما قبلها بمنزلة الطرف فاذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وانما من أعمالها اذا تأخرت فجعلها
 متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا ونوسعا غير ان
 الإعمال مع التوسط احسن من الإعمال مع التأخر وذلك لانها اذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها متأخرة عن
 احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن
 إلغاؤها واذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل
 وجه فكان إلغاؤها احسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه
 بحسب ان شاء الله تعالى

ف تكون من رؤية القلب فتتعدى الى مفعولين نحو رايت الله غالبا وتكون
من رؤية البصر فتتعدى الى مفعول واحد نحو رايت زيدا اي ابصرت
زيدا واما وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدى الى مفعولين نحو وجدت
زيدا عالما وتكون بمعنى اصبحت فتتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت
الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وجدا .
ووجدت في المال وجدا ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم
وجدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبه بغيظ على حنق ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان
هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان
قولك ظننت بدل على الظن والظن يتعلّق بمظنون وكذلك سائرهما ثم
ليس التأثير شرطا في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق
بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او لم يكن مؤثرا
الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه
الا انه لما كان له به تعلق عمل لان ذكرت تدل على الذكر والذكر لا
بد له من مذكور فيتعدى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى
مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها
بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر وجب ان
يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل عليه
بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يخل فاقصر على يخل وفيه ضمير الفاعل
وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان
هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المنقسم عليه فكذلك لا يجوز

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر
بدأ لي أتي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائمي ليسوا مصليين عشيرة ولا ناعبي الآيين غرايبا
فقال ناعبي بالجر بالعطف على مصليين لأنه توهم أن الباء في مصليين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا
نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخواتها

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت
فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا
وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بألني مدحج سرائم في الفارسي المسرد
وهذان يتعديان الى منعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ
يَظُنِّينَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءٍ بِالْظَّاءِ أَيِ بَيِّنَةٍ وهذا يتعدى الى منقول واحد
وأما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن وأما زعمت فتستعمل في
القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا وأما
علت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى منعولين وتستعمل بمعنى عرفت
فتتعدى الى منقول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وَأَمَا رَأَيْتَ

الخبر قبل اختلف الهويون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا
 يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت انك وزيد قائمان وجب
 ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون
 ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون
 فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء
 تبيين فيه عمل ان اولم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر
 منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيها لم يتبين فيه عمل ان
 واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون
 والنصارى فعطف الصائبين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من
 آمن بالله واليوم الآخر وما حكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد
 ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه واما قوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا والصائبون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا
 نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا
 من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائبون
 والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم
 الآخر خبر الصائبين والنصارى ونضمر للذين آمنوا والذين هادوا مثل
 الذي اظهرت للصائبين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائم
 ففعل قائما خبرا لعمرو ونضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت
 لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما
 قال الشاعر

وإلا فأعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان
 شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا واما قول

بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه الثاني ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع فالزمو الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فاتها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الوجة التي بيناها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون الى ان ان واخوانها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل فلا نعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا نعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على انا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فانا الزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم نحوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ١٠ لثلاثا يجري مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بان ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانه باق على رفعه لكان الاسم المبتدأ اولي بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع ٢٠ فما ذهبوا اليه يؤذي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع ان ولكن دون سائر اخواتها قيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت معنى الابتداء لان كان افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التثنية ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

من لفظه إعمال ما سيؤى تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

ان قال قائل لم عملت هذه الاحرف قيل لأنها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينها من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو اتني وكأنتي ولكنتي والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فمعنى إن وأن حقت ومعنى كأن شئت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الالوان الخمسة ١٠ وجب ان تعمل علمه وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ٢٠ ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تصرف والحروف لا تصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تصرف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

المحرف أنها يعمل اذا كان مختصاً بالاسم كحرف المجرّ او بالنفل كحرف
 المجرم واذا كان بدخل على الاسم والنفل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والفعل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد قائم قيل لوجهين احدهما انها
 ادخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدّر انها جواب لمن قال ان زيدا
 لقائم فادخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر ان فان قيل
 فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بالآ فبطل
 لان ما انما عملت لانها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والآ تبطل
 معنى النفي فتزول المشابهة واذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
 فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انما عملت لانها اشبهت
 فعلا لا يتصرف شيئا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
 عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة واما قول الشاعر
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه وإذ ما
 بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة
 النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال كقول الشاعر
 ليمّة موحشاً طلل يلوح كأنه خليل
 التقدير فيه طلل موحش وكقول الآخر . والصالحات عليها مقلّاب .
 والتقدير فيه باب مقلّاب الا انه لما قدم الصفة على النكرة نصبت على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لان هذا البيت للفرزدق وكان تيمناً وليس

النفي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد
 الآ قائما ولم يجز ما زال زيد الآ قائما وإمّا قول الشاعر
 حَرَّاجِحْ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُحْفِ أَوْ تَرْجِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا
 فالخبر قوله على الخُحْفِ وتقديره ما تنفك على الخُحْفِ إلا ان تناخ او
 نري بها بلدا قفرا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَ مَنْصُوبٌ ١٠
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 بتنصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللّٰهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وكفى الله وليًّا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر ٢٠
 عَمِيرَةٌ وَدَعِ إِنِّ تَجَهَّزْتُ غَدِيًّا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآني من احد ولو حذف حرف الجر
 لقلت حسبك زيد وما جآني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني تميم قيل لأن

لا يعمل ما بعد فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض الخوئين الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لأن ما للنفي وزال فيها معنى النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان نقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان نقول قائما ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف الخوئين في ذلك فذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى جوازها لانه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها ١٠ والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها فناسد لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعد ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم خبرها على اسمها لانها اضعف من كان لانها تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها واغوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المتزلزين فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتفقط عن درجة ١٠ كان ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترفع عن درجة ما فان قيل لم جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قسيل لأن الا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير زال زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْيَمِّ صَبِيًّا أَي صَار وقال الشاعر
 بَنِيَاءَ قَتْرِ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا
 أَي صَارَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا وَأَمَّا مَا صَارَ فَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةٌ وَتَامَةٌ فَأَمَّا الناقِصَةُ
 فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَجْرُودِ عَنِ الْحَدَثِ وَيُنْتَقَرُ إِلَى الْخَبَرِ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا
 مِثْلَ كَانَ إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً وَأَمَّا التَّامَةُ فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْحَدَثِ وَلَا
 تُنْقَرُ إِلَى خَبَرٍ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو مِثْلَ كَانَ إِذَا كَانَتْ تَامَةً وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ أَخْوَانِهَا تَسْتَعْمَلُ نَاقِصَةٌ وَتَامَةٌ إِلَّا ظَلَّ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِي
 فَانْهَآ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةٌ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ عَمِلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي شَيْئَيْنِ
 قِيلَ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمَجْمُولِ لَا عَنِ الْمَفْرَدَاتِ فَلَمَّا اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ وَجِبَ
 أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ رَفَعْتَ الْأِسْمَ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ قِيلَ تَشْبِيهَا
 بِالْأَفْعَالِ الْحَقِيقَةِ فَرَفَعْتَ الْأِسْمَ تَشْبِيهَا لَهُ بِالْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ تَشْبِيهَا
 لَهُ بِالْمَفْعُولِ فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا قِيلَ نَعَمْ
 يَجُوزُ وَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَخْبَارُهَا مُشَبَّهَةً بِالْمَفْعُولِ وَأَسْمَاؤُهَا مُشَبَّهَةً
 بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ
 فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسَهَا قِيلَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا
 لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مَا نَحْوُ قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشَبَّهًا
 بِالْمَفْعُولِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مُتَصَرِّفٌ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْمَفْعُولِ نَحْوُ عَمْرًا ضَرَبَ
 زَيْدٌ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسَهَا كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا
 عَلَيْهَا قِيلَ أَنَّمَا لَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ أَسْمَاءَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ
 وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ وَجَازَ تَقْدِيمُ
 أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ
 كَمَا بَيَّنَّا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُ خَبَرٍ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا عَلَيْهِ قِيلَ لِأَنَّ مَا
 فِي أَوَّلِهِ مَا مَاعِدًا مَا دَامَ لِلْنَفِيِّ وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالِاسْتِنْهَامِ فَكَمَا أَنَّ
 الْاسْتِنْهَامَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ نَحْوُ أَعْمَرًا ضَرَبَ زَيْدٌ فَكَذَلِكَ النَّفْيُ

والوجه الثاني انها تكون نائمة فتبدل على الزمان والمحدث كبيرها من الافعال
الحقيقية ولا تنتقل الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله
تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ قَنْظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ أَيْ حَدَثٌ وَوَقَعَ وَقَالَ تَعَالَى
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَقَالَ تَعَالَى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً بَضَاعِهَا
فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرَّفْعِ وَقَالَ تَعَالَى كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا أَيْ
وجد وحدث وصبياً منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة
لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لأن كلاً قد كان في المهد صبياً ولا عجب
في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود
في المهد في حال الصبي فبدل على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا
قولهم انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فَدَىٰ لِبَنِي دُهْلٍ بَنَ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَي حَدَثَ يَوْمٌ وَقَالَ الْآخَرُ

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفَقْتُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشِّتَاءُ

أي حدث الشِّتَاءُ والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث
١٠ فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم أي كان الشأن والمحدث زيد
قائم قال الشاعر

إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صَنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
أَي كَانَ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ النَّاسُ صَنْفَانِ وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ ان تكون زائدة غير
عاملة نحو زيد كان قائم أي زيد قائم قال الشاعر

سَرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَىٰ عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

وقال الآخر

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِبْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

أي جبران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُنْفَرِقِينَ أي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

لنظا ومعنى كما يتناه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان واخوانها

ان قال قائل ايتي شيء كان واخوانها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
 النحويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير وانفـه
 وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
 والوجه الثاني انها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
 قامت المرأة وهذه التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ويمسى وكذلك سائر ما عدا
 ليس وانما لم يدخلها التصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
 الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف ولما قولهم انها لا تدل على المصدر
 ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انها يكون في الافعال الحقيقية
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمي افعال العبارة فما ذكرناه يدل
 على انها افعال وما ذكرتموه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد عملنا
 بقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
 دلالتها على المصدر واذا وجد المجرى بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان
 في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخوانها قبل اما
 كان فنقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فعدل على
 الزمان المجرى عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما يتناه

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
 جاز أن يُحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله
 عسى الهم الذي أصبحت فيه يكون وراءه قرَج قريب
 وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
 إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يَمَحُها . فثبت أن
 مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
 بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة
 قيل لها وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة ألا أن كاد أبلغ في تقريب
 الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
 يذهب بعد عام لم يجوز لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
 الحال ولو قلت عسى الله أن يدخاني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
 شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
 حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
 أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتها نحو عسى
 أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتها الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا
 بانه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
 إذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
 أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
 فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنها يكون عن
 الاسم لا عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
 وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
 اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
 ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت
 مقام المفعول الثاني لظننت وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير وأنه واولوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضائركا تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المرأة كما نقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه المحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فاذا تنعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصليها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى القُوَيْرُ أبوسا . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يباس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبوسا . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير أبوسا وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انها مجذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب نشيها لها بكاد

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان امراً لكان ينبغي ان يختلف في التثنية
فنقول احسنا يزيد وفي جمع المذكور احسنوا وفي افراد المؤنث احسني وفي
جمع المؤنث احسن فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صيغة واحدة دلّ على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
الحجاء والمجرور في قولهم احسن يزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل احسن
لأنه لما كان فعلاً والنعل لا بد له من فاعل جعل الحجاء والمجرور في
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وَكَفَى بِاللّٰهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا اي
وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن يزيد احسن زيد اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ
الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر فزاد الباء فرقاً بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
انه لما كان معنى الكلام باحسن اثبت يزيد أدخلوا الباء لان اثبت تتعدى
بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الحجاء
والمجرور في موضع النصب لأنه يقدر في النعل ضميراً هو الفاعل كما يقدر
في ما احسن زيداً واذا قدر هاهنا في النعل ضميراً هو الفاعل وقع الحجاء
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستغلاً
بنفسه من غير إضمار كان اولي مما يفتقر الى إضمار ثم حمل احسن
يزيد على ما احسن زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم لان احسن انما
أضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ واحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن يزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الثلاثي فهو ثقل فلم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهزة اولى بالزيادة
 قيل لأن الاصل في الزيادة حروف المدة واللين وهي الواو والياء والالف
 فأقاموا الهزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لأن الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن
 -ال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانها اخف حروف العلة وقد
 كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل
 فبماذا يتصّب الاسم في قولهم ما احسن زيدا قيل يتصّب لانه منقول
 احسن لأن احسن لهما ثقل بالهزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى
 الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل
 التعجب من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها ان
 تستعمل على أكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لهما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد
 تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما أبداه ولا ما أرجله من اليد والرجل
 فكذلك لا يجوز ان يقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أبداه
 من اليد بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك إن كان المراد
 بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة وما أسوده من السواد لا
 من السواد جاز وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست بالالوان ولا خلق
 فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن يزيد وما اشبهه
 قيل انها فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل
 على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة
 في جميع الاحوال نقول يا رجل احسن يزيد ويا رجلا احسن يزيد
 ويا رجال احسن يزيد ويا هند احسن يزيد ويا هندان احسن يزيد ويا
 هندات احسن يزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة

اصل الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
 حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو افجع عوراً منك وافجع القوم عوراً كما قالوا
 ما افجع عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فيؤكد كما لم يقولوا
 ما احسن زيدا حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وأما قولهم انه يصح كما يصح الاسم فلما
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
 للمناضة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا ينصرف اشبه النعل من وجهين
 لم يخرج ذلك عن كونه اسماً فكذلك هاهنا هذا النعل وان اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً على ان تصحبه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المتصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق الجمل
 واستنيست الشاة واستنوخ عليهم قال الله تعالى استنوخ عليهم الشيطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحبه لا يدل على كونه اسماً ان افعال
 به جاء في التعجب مصححة مع كونه فعلاً نحو اقوم به وابيع به فكما ان التصحيح
 في افعال به لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج ذلك
 عن كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الاخلاقية فان قيل
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
 تنقله من اصل الى اصل ولم يجوز نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهمزة وأما ما زاد على

يعتدل كالنعل نحو أقام وأباع في قولهم أباغ الشيء إذا عرضه للبيع فلما لم
يعتدل وصحح كالاسماء مع ما دخله من الجود والتصغير دل على أنه اسم
والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به السكوفيون ففساد أما
قولهم أنه لا يتصرف فلا حجة فيه ولأننا أجمعنا على أن عسى وليس فعلا
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
أحدهما أنهم لم يصبغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضمّن معنى ليس في أصله والوجه
الثاني أنها لم يتصرف لأن النعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
أنما يكون مما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ولا يكون التعجب مما
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير أنها
حسن في فعل التعجب لأنه لم يزل طريقا واحدة أشبه الاسماء فدخله بعض
أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه
الثالث أنه إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي للتفصيل والمبالغة
لاشتراك اللفظين في ذلك لا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا الآل من بلغ
غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم الآل من كان أفضلهم في الحسن
فلهن المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أميلح غزلانا كما تقول غزلناك

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
يفتقر الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
كان اولى ما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل
اختلف المحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه فعل ماض واستدلوا
على ذلك من ثلاثة اوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا وصل
بياء الضمير فان نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه
النون انما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتفقيه من الكسر لا ترى انك
تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامني وصاحبي لم
يجز فلما دخلت هذه النون عليه دل على انه فعل والوجه الثاني انهم قالوا
الدليل على انه فعل انه ينصب المعارف والتكرات وافعل اذا كان اسما
انما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا اكبر منك سناً واكثر
منك علماً وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه فعل ماض
والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه فعل ماض انه مفتوح الآخر فلو لم
يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه اذ لو كان اسماً لكان يجب ان يكون
مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحاً دل على
انه فعل ماض وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة
اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان
فعلاً لوجب ان يكون متصرفاً لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم
يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
الاسماء قال الشاعر

يا ما اُمِّلُحْ غِرْلانا شَدَنْ لَنَا مَن هَاوَلِيَا نَكُنْ الضَّالَّ وَالسَّمِيرَ
والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يصح نحو ما اقومه وما ابهه
كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وايح منك ولو انه فعل لوجب ان

حبذا زيد قيل لخمس أوجه الوجه الأول أن يجعل حبذا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني أن تجعل ذا مرفوعاً بحب ارتفاع الفاعل بفعله وتعمل زيدا بدلا منه والوجه الثالث أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل من هو قيل زيد أي هو زيد والوجه الرابع أن تجعل زيدا مبتدأ وحبذا خبره والوجه الخامس أن تجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لأنه فاعل وهو أضعف الوجوه فإن قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل أنها تنصب النكرة بعد على التمييز لا ترى أنك إذا قلت حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا محسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبذا جبل الرّيان من جبل وحبذا ساكن الرّيان من كانا
فذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقا نحو حبذا عمرو راكبا كان منصوبا على المحال فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما أحسن زيدا دون غيرها قيل لأن ما في غاية الإبهام والشئ إذا كان مبهما كان أعظم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة فلذلك كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها فإن قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن خبره تقديره شيء أحسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى لأن

لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين
فحذفوا حركة الحرف الاول وأدغموه في الثاني فصار حبّ وركب مع ذا
فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدوح من القلب فان قيل
فلم قلتم انّ الاصل حبّ على فعلّ دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يبيى فيما فعله
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء
الى الحاء كما قال الشاعر . وحُبّ بها مقتولة حين يُقتل . فدلّ على انّ
اصله فعلّ فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها بمنزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
ركب مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والمجموع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والتانيث والتثنية والمجمع كلها فرع عليه وهي انقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبذا في التثنية والمجمع
والتانيث على لفظ واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
بل تلزم سبنا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبذا الاسمية
او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

ونعم وبش لا يكون فاعلمها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلمها جاز
الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
والإيجاز لانهم ابدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير انما يكون
بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفت من المعرفة فان قيل
فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في
قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
الا أنه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
فان قيل فأن العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل لبا
كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
اليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض الموابك
فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا
قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتبهل على جميع القتال فصار ذلك
بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لبا قيل
نعم الرجل قيل من هذا المدح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حبنا

ان قال قائل ما الاصل في حبنا قيل الاصل في حبنا حُب ذَا الْاَنَةِ

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وإمّا قولهم أنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا
نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده ولئن صحّت
فليس فيها حجة لأنّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأنّ الأصل في
نَعِمَ نَيْمَ بفتح النون وكسر العين وإشبعت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير
في كلامهم فأنّه كلّما كان على وزن فَعِل من الاسماء والأفعال وثانيه حرف
من حروف الخلق ففيه أربعة اوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فخذ
وقد ضحك والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث
إتباع فأنّه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسر فأنّه وإسكان
عينه لنقل كسرتها الى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها أربع
لغات نَيْمَ بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم بفتح النون وسكون العين
ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون والسكون العين وإمّا نعيم بالياء
فأنّها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأنّي بفخّاء المجاحين لقوة على عَجَلٍ منّي أطاغي شمالي

وقال الآخر

لا عهد لي بينضالي أصبحت كالشّن البالي

وقال الآخر

ألم يأتنيك والأبناء تنبي بما لاقت لبون بني زياد

وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
نعبد هاهنا فان قيل فلم يجب أن يكون فاعل نعم وبش اسم جنس قيل
لوجهين أحدهما أن نعم لنا وضعت للدح العام وبش للذم العام خص
فاعلهما باللفظ العام والوجه الثاني أنّها يجب أن يكون اسم جنس ليدل
على أن المدح والمذموم مستحق للدح والذم في ذلك الجنس فان قيل
فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قيل أنّها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
لأنّ المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنّه لا يعلم الى أي شيء يعود حتى ينسّر

دخل عليهما على تقدير المحكاة فلا يدل على انهما اسمان لأن حروف الجر
 قد تدخل على تقدير المحكاة على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف أن نام فعل ماض ولا يجوز أن يقال
 انما هو اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير المحكاة
 لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله .
 ألسنت بنم الجار يؤلف بيته . السنت بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نعم السير على
 بئس العير . مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليلى مقول فيها نام صاحبه إلا أنهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى أن أعمل
 سابقات أي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألسنت بمقول فيه نعم الجار
 وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلى
 بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعو المحكي بها
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر .
 من أن يحصى فدخل حرف الجر على هذه الأفعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجر داخلا على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وإما قولهم أن العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الأسماء فنقول المقصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير . أنت وإما قولهم
 أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز نصرتهما فنقول انما امتنعا من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لأن نعم موضوعة لغاية
 المدح وبئس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لأنك انما تمدح وتذم بما هو موجود في المذروح والمذموم لا بما كان

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فانهما قالوا نعمنا رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم يقلها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبمست الحجارة والوجه الثالث انها مبنيان على النفع كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على النفع من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

ألسْتُ بتعم الحارثيولف بيته
اخا قلة او مُعديم المال مُصرما

وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي نعم المولودة نصرتها بكاء وبزها سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على شئ العير فأدخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا يش الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها ليسا بفعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انها اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما

بصحیح

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الجار
والجورور جاز أن تنبيه عليه ولا يجوز أن تنبيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل منفعولا كريد وعمر و ما أشبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى
حرف الجر فلولا ينقل لعلته بالفعل مع نضم حرف الجر فالفاعل لا يتضمن
حرف الجر فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجر
فهل ينقل أو لا قيل اختلف المخويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينقل
واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الفعل لا بد له من الفاعل
والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر أنها يذكر
تأكيداً للفعل ألا ترى أن قولك سرت سيراً بمنزلة قولك سرت سرت فكما لا يجوز
أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
فلها وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
المكان والمصدر والجار والجورور فأينها بقاء مقام الفاعل قيل أنت
مخير فيها كلها أي شئت أمت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
أن تقيم الاسم الجورور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تبق مقام الفاعل
غيره فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وئس

إن قال قائل هل نعم وئس إيمان أو فعلا ن قيل اختلف المخويون في

للفعل مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للفعل قيل لان
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالتحقيق او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قيل انما ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموه لكان
 على وزن طُنْب وجُمْل ولو فتحوه لكان على وزن نُفْر وُصْرَد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قُلْب وقُلْ فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
 اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل كان القياس يقتضي ان
 يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم استقلوا بالكسرة
 على حرف العلة فتقلوها الى الفاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انه
 من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضم
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقر الواو لانضمام ما قبلها
 وتقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

اراد بيع فقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر
 وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واو فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا أنك لو بنيت الفعل اللازم
 للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

وهو ضمه في المعنى قسيل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه اذا جاز ان
يقال مات زيد وسعى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول به في
المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى
والذي يدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان
يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا .
وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشرا وإن كان يتعدى الى مفعولين
صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا
فإنما أعطيت زيدا درهما وظننت عمرو فأنما ولو قلت ظننت قائم عمرا جاز لزوال
اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظننت اباك زيدا لم يجوز وذلك لان
قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم
الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا
وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا فيكون
جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطيت غلام زيدا
لم يجوز لان كل واحد منهما يصح ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل
يتعدى الى ثلاثة مفعولين صار يتعدى الى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا
عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأولي لانه
فاعل في المعنى فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الامر
على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف
الحجر لا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى بها .
الى مفعولين وإذا كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى بها الى ثلاثة
مفعولين وذلك لان بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل
بالهزة والتضعيف وحرف الحجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا
بد ان تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الحجر مفعولا وينقص بنيانه

وفرحته وفرحت به وما اشبه ذلك وإما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قائما وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك أعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما لأن كل واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المعدية آتية في الهزة والتضعيف وحرف المجزأ كما أنها تنقل
الفعل اللازم من الزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فإنما تريد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين
صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم لم يسم الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا قيل
لأنهم لمّا حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

فلما لم يُقَلْ إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنتين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأنّ
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدّمت اسما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم ينجح معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنّه لا
يخلو من فاعل واحد فإذا قدّمتا اسما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما
او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لأنّه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم أنّ الفعل لاثنتين
او جماعة فانهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف المتعديّون في ذلك فذهب أكثرهم الى أنّ
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى أنّ العامل فيه الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأنّ
الفاعل اسم كما أنّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت
هذا واجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدلّ على أنّ العامل هو الفعل فقط وهو
على ضربين فعل متعدّد بغيره وفعل متعدّد بنفسه فاما ما يتعدّى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدّى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف المجزّ
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته
وحرف المجزّ نحو خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد وفرحته

الضمائر التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعد
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فألحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنث
وإنما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
. جاز إحقاق التانيث به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ كُنْتِي
قال الشاعر

فأصبحت كُتَيْبًا وأصبحت عاجنا وشرَّ خصال المرأة كنت وعاجن
فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل منزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جاز اثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حبنا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
١٠ اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فالفوهاء والإلفاء أنهما يكونان لفردات لا للجمل فلو لم ينزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلفاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد قفا على الثانية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي
جَهَنَّمَ كُلَّ كَنَازٍ عَدِيْدٍ فَنَقِي وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ لَمَمْلَكٍ وَاحِدٍ لَّانَ الْمُرَادُ بِهِ
١٠ أَلْقَى أَلْقَى والثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء فلو لم يتنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت ثنيتيه باعتباره وإذا ثبت بهذا الوجه أن الفاعل
يتنزل بمنزلة الجزء من الفعل لم يجوز تقديمه عليه فإن قيل لم زعمتم أن قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا
٢٠ يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

الفاعل عليه والوجه الثالث انّ الفاعل اقوى من المنعول فأعطي الفاعل الذي
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطى المنعول الذي هو الأضعف الأضعف
 وهو النصب والوجه الرابع انّ الفاعل أوّل والرفع أوّل والمنعول آخر
 والنصب آخر فأعطى الأوّل الأوّل والآخر الآخر والوجه الخامس انّ هذا
 السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض المجرد الفرق وقد حصل وبان انّ
 هذا السؤال لا يلزم لانّا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المنعول لقال الآخر فهلاًّ عكسكم فيؤدّي ذلك الى ان ينقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردوداً وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدّماً من
 جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانّها اخرتاه لانه بعيد من التحقيق فان قيل
 بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانه احدث فعلاً على
 الحقيقة والذي يدلّ على ذلك أنّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
 كما لو اوجبت له نحو قام زيد وذهب عمرو وإشباه ذلك فان قيل فلم
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لانّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
 لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَلِذِ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً لِّثَلَاثِينَ إِلَىٰ اربع حركات لوازم في كلمة واحدة الا ان يحذف من
 الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعابط فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة
 حرف من سبغ الفعل وإلا لما سكنوا لانه لا ترى انّ ضمير المنعول لا يسكن
 له لام الفعل اذا اتصل به لانه في نيّة الانفصال قال الله تعالى وَإِذْ يَقُولُ
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فَلَمَّ
 يُسْكَن لَام الفعل اذا كان في نيّة الانفصال بخلاف قوله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ لانه ليس في نيّة الانفصال والوجه الثاني انهم جعلوا النون في الخمسة
 الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انهم جعلوا هذه

سبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدا جميعا لان الابتداء لا يتلک عن المبتدا ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدا وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدا لان المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل ١. الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والفتح اخف ٢. فأعطى الاقل الاتقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لقلّة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان بدرهم فيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجر قولوا واحدا فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
 صححت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
 فيكون مفيدا لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
 الهلال او طلوعه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامة والحدوث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 الفهويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لها
 وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضا الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

وعمر و غلامك فريد مبتدأ وإخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرّمائي من البصريين والأول هو الصحيح لأن هذه أسماء محضة والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر وأما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لأنه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر الأول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فريد مبتدأ الأول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول وأما الجملة الفعلية فما كان الخبر الأول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو إن تكرمه يكرمك وما أشبه ذلك وأما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انهما يُعدّان من الجمل لانهما يقدّر معهما الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انهما يُعدّان من المفردات لأنه يقدّر معهما مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما أشبه ذلك نقول الذي الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم أن الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلّنا ذلك على انهما يُعدّان من الجمل لا من المفردات وإن التقدير استقرّ دون مستقرّ لأن استقرّ يصلح ان يكون صلة لأنه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لأنه مفرد ولا بدّ في هذا النحو اعني الجملة

لا يُعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بنعله وقالوا لو جوزنا تقدم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدي الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما لفظا الا انه مؤخر تقديرا واذا كان مقدما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلآء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه زيدا وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقه على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل يبيته في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

ويغير لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
 ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى
 فان قيل فيماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 • سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
 وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
 ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
 ١٠ واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل
 واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين البصريين
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعول حقيقة وانما هي امارات
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها هي امارات وعلامات
 ١٠ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
 ثوبان وادرت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا ان
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
 التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
 ٢٠ غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
 فأعطى اقوى المحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع
 اول فأعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
 في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ وَقَالَ تَعَالَى وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قُتِلَ وَقُلِبَ واذا كان جمعا كانت الضمة فيه كالضمة في كُتِبَ وَأُزِرَ وكذلك قولهم هِجَانٌ ودلاص يكون واحدا ويكون جمعا تقول نافقة هِجَانٌ ونوق هِجَانٌ ودرع دلاص ودروع دلاص فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلَامٍ وَالْهِجَانُ الْكَرِيمُ مِنَ الْإِبِلِ والدلاص ١٠ الدروع البراقة ويقال دلاص ودلاص ودماص ودماص ودملص ودملص بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

١٠

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عزيت من العوامل اللفظية لنظا وتقديرا فنولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي الى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخوانها وإن واخوانها وظننت واخوانها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند ٢٠ سبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتنصب لكونه صفة لمنصوب

أنتما تبدلوهما وإلا ولم تبدلوهما ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب إليه منها فلو تبدلوهما ياء لأدّى ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال وهم أنتما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهزة أنتما وجب قلبها فرارا من اجتماع الأمثال وجب قلبها وإلا لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال فان قيل فلم حمل النصب على الجزّ في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب على الجزّ في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضا حمل النصب على الجزّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل وإذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الأولى فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

١٠ ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قيل أنتما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية لأن تكسيرها أنتما هو إزالة الثام أجزاءها فلما أزيل نظم الواحد فكأن نضد في هذا الجمع فعني جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها ان يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد فهو رجل ورجال ودرهم ودرهم وإما ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فهو كتاب وكتب وإزار وإزار وإما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فهو أسد وأسد ووثن ووثن وإما ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فهو الثلك فإنه يكون واحدا

معها لأنه كان يؤدي إلى أن يتقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفاً وقبله الف
 زائدة فينتقلب همزة فزادوا الناء بدلاً عن الواو لأنها تُبدل منها كثيراً نحو
 نراث ونجاء وبنمة ونخمة ونكلة وما أشبه ذلك والأصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا الناء لئلا يجمعوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا الناء مع المذكور في نحو قولهم
 رجل بصري وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصرتي وكوفتي
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيث
 فلاذن يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فإن قول
 فلم كان حذف الناء الأولى أولى قبل لأنها تدل على التانيث فقط والثانية
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبينها وحذف
 الأولى أولى فإن قيل فلم لم يحذفوا الألف في جمع حبل كما حذفوا الناء
 فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لأن الألف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما الناء فليست
 كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما في منزلة اسم ضم
 إلى اسم كحضر موت وبعليكت وما أشبه ذلك فإن قيل فلم وجب قلب الألف
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة والباء الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فإن قيل فلم
 قلبت الألف ياءً فقيل حليات ولم تقلب واو قبل لوجهين أحدهما أن الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما
 كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء أخفت من
 الواو والواو أثقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الأخفت أولى من
 قلبها إلى الأثقل فإن قيل فلم قبلوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو اقمت وأجوه
 أبدلت همزة هاهنا واو لضرب من النفاض والتعويض والوجه الثاني أنهم

ثوباً وكذلك الى التسعين غُلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يُغلب
جانب المذكور على المؤنث في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك
فإن قبل فمن أين جاء هند المجمع في قوله تعالى قَالَتْ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا
طَوْتَا أَوْ كَرَّمَا قَالَتَا أَتَيْنَا طَلَاتَيْنِ فبيل لأنه لما وصفها بالقول والقول
من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِنْ يَرَأَيْتُ
أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لأنه لما وصفها بالسجود
وهو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلها جُمعت جمع من يعقل
فإن قبل فلم جاء هذا المجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون
فبيل لأن الأصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير ارضة وكان
القياس يقتضي ان تجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض
جمعوه بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
سائر اخوانه وكذلك الأصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضاً من
حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض
١٠ تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
في جمع غدير غدود فلها لما كان هذا المجمع في ارض وسنة على خلاف
الأصل أدخل فيه ضرب من التكثير وقُتعت الراء من ارضون وكسرت
المسين من سنون إشعاراً بأنه جُمع جمع السلامة على خلاف الأصل فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التأنيت

ان قلل قائل لم زاد في آخر هذا المجمع ألفاً وتاءً نحو مسلمات وصالحات
فبيل لأن أولى ما يُزاد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو
وكانت الألف أولى من الياء والواو لأنها أخف منها ولم تجز زيادة أحدهما

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زِيدت للفرق بين الثانية والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثانية وفتحوا نون المجمع قبل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما قبل لانهم لو لم يكسروا نون الثانية وفتحوا نون المجمع لالتبس جمع المنصور في حالة الجر والنصب بثنية الصحيح الا ترى انك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وانهم عندنا ليم المؤمن المصطفين الاختيار فلنظ مصطفىين كلفظ زيدين فلو لم يكسروا نون الثانية وفتحوا نون المجمع لالتبس هذا المجمع بهذا الثانية فان قيل فهلا عكسوا ففتحوا نون الثانية وكسروا نون المجمع وكان الفرق حاصلًا قبل لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثانية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها واما نون المجمع فانيها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا ختة الفتحة ثقل الواو والضممة والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لآذى ذلك الى الاستثقال اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان الثانية قبل المجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون الثانية بما وجب لها في الاصل وفتحت نون المجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه الثالث ان المجمع انقل من الثانية والكسر انقل من الفتح فأعطوا الاخف الاثقل والاثقل الاخف ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في المجمع السالم ان يكون لمن يعقل قبل تفضيلا لم لانهم المتقدمون على سائر المخلوقات بتكرم الله تعالى لم وينضله اياهم قال الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْجَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا فان قيل فلم جاء هذا المجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين قيل انها جاء هذا المجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد لما كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

بصحيح لأنه يؤذي الى ان يكون الثنية والجمع مبنين وليس بمذهب لقائل
 هذا القول وإلى ان يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤذي
 الى ان يكون الثنية والجمع مبنين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره اذ
 . أول احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثنية والجمع
 في حال من الاحوال وأما من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لأن الاعراب لا يخل سقوطه بيناء الكلمة ولو استطننا هذه
 الاحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 انها ليست باعراب وانما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلما
 ١. فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قبل لثنية اوجه الوجه الاول ان
 الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 أقل اعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والافتل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني ان حرف الثنية لها زيد على الواحد للدلالة على
 الثنية اشبه ناء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وناء
 ١٠. التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثنية اولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات الثنية الالف
 والالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ففتحوا ما قبل الباء ثلثا يختلف إذ لا
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قبل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين
 ٢. وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلثة اضرب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجلان والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحبان

المجرّ دون الرفع قبيل لخمسة اوجه الوجه الاول ان المجرّ الزمر للاسماء
 من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدها كان حمله
 على الاخرى اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انها يقعان في الكلام فضلة
 الا ترى انك تقول مررت فلا تنفقر الى ان تقول يزيد او نحوه كما انك
 اذا قلت رايت لا تنفقر الى ان تقول زيذا او نحوه والوجه الثالث انها
 يشتركان في الكتابة نحو رايتك ومررت بك والوجه الرابع انها يشتركان
 في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيذا والوجه الخامس
 ان المجرّ اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدها كان الحمل على
 الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو ان
 النصب من اقصى المحلق والمجرّ من وسط النّم والرفع من الشفتين وكان
 النصب الى المجرّ اقرب من الرفع لان اقصى المحلق اقرب الى وسط النّم من
 الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدها كان حمله على الاقرب اولى
 من حمله على الابعد والجار احق بصقبة والذي يدل على اعتبار هذه
 المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على المجرّ في باب الثنية والجمع حملوا
 المجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في
 الثنية والجمع قبيل اختلف المخبّون في ذلك فذهب سيبويه الى ان
 الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو
 العباس المبرّد ومن تابعها الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا
 حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنّزّاء والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من
 ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب ففاسد لانه لا
 يخلو اّما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول
 الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالتَّكِّ فَارَةً مَسَكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالمُخْلَفِ كَشَّةٌ أَفْعَى فِي بَيْسٍ قُفْتُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لَيْسَتْ وَلَيْسَتْ فِي مَجَالِ صَنْكٍ ارَادَ لِيْثَانِ الْآ اَنَّهُ

عَدَلَ إِلَى التَّكَرُّارِ فِي حَالَةِ الاَضْطِرَارِ لِأَنَّهُ الْاَصْلُ فَانْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قَبِيلٌ

صِغَةً مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْاَصْلُ فِيهِ اَيْضًا الْعَطْفُ

كَالتَّثْنِيَةِ اَلَا اَنَّهُمْ لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكَرُّارِ فِي التَّثْنِيَةِ طَلَبُوا لِلْاِخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْجَمْعِ اَوَّلَى اَفَانْ قِيلَ فَلَمْ يَكُنْ اَعْرَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُوكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْاَعْرَابِ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعَ عَلَى الْحَرَكَاتِ فَكَمَا أُعْرِبَ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ الْاَصْلُ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ

الْاَصْلُ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي هِيَ

فَرَعَ فَأَعْطِيَ الْفَرْعُ الْفَرْعَ كَمَا أُعْطِيَ الْاَصْلُ الْاَصْلُ وَكَانَتْ الْاَلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ اَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَ الْمَحْرُوفَ بِالْحَرَكَاتِ فَانْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُصُوا

التَّثْنِيَةَ فِي جُلِّ الرِّفْعِ بِالْاَلِفِ وَالْجَمْعِ السَّالِمَ بِالْوَاوِ وَأَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْهَجْرِ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ اَنَّهُمَا خُصُّوا التَّثْنِيَةَ بِالْاَلِفِ وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَانَّهُ فِي الْاَصْلِ

لِأَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةٌ فَلَمَّا كَانَتْ التَّثْنِيَةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقْلَ جَعَلُوا الْاِخْتِافَ وَهُوَ

الْاَلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْاِثْقَلِ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلَ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَإِنَّهَا

أَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْهَجْرِ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ اَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةٌ أَحْرَفُ فَوْقَ الشَّرْكِ ضَرْوَةٌ فَانْ قِيلَ هَلْ النَّصَبُ مَعْمُولٌ عَلَى الْهَجْرِ

أَوْ الْهَجْرِ مَعْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلٌ النَّصَبُ مَعْمُولٌ عَلَى الْهَجْرِ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ

عَلَى الْهَجْرِ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْاَصْلِ تَدُلُّ عَلَى الْهَجْرِ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَانْ قِيلَ فَلَمْ يُحْمَلِ النَّصَبُ عَلَى

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْقَيْنَا يَوْمَ الْبَرَقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُور
 وَأَنْتِ حِينَئِذٍ بَيْنَ الْهَوَىٰ بِصَرَى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذْنُو فَاَنْظُرُ
 اراد فَاَنْظُرُ فَأَشْبَحَ الضَّمَّةُ فَنَشَأَتْ الْهَوَا وَكَأ قَالَ الْآخِرِ فِي إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ
 وَأَنْتِ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تَزْمِي وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ بِمُنْتَرَحِ
 اراد بِمُنْتَرَحِ فَأَشْبَحَ الْفَتْحَةُ فَنَشَأَتْ الْآلِفُ وَقَالَ الْآخِرِ فِي إِشْبَاعِ الْكَسْرِ
 تَنْفِي بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّبَارِيفِ
 اراد الصَّبَارِيفِ فَأَشْبَحَ الْكَسْرِ فَنَشَأَتْ الْيَاءُ وَالشَّوَاهِدُ فِي إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ
 وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَمَّا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ كَهَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا أَبَوْهُ وَرَأَيْتُ أَبَاهُ
 وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُوكَ وَرَأَيْتُ أَبُوكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُوكَ مِنْ غَيْرِ وَلاَ وَلاَ الْفَ وَلاَ يَاءَ وَبِحُكْيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْآلِفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ
 وَالْجَزْ كَقَوْلِهِ * أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ
 الْأَوَّلُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَفَصًى فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب الثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الثَّنِيَّةُ قَسِيلُ الثَّنِيَّةِ صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَاصِلٌ
 الثَّنِيَّةِ الْعَطْفُ تَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانُ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ
 وَذَهَبَ عِمْرُوهُ وَعَمْرُوهُمَا أَلَا أَنَّهُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا وَزَادُوا عَلَى الْآخِرِ زِيَادَةً دَالَّةً
 عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَطْفُ أَنَّهُمْ
 يَنْكُتُونَ الثَّنِيَّةَ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكْرَارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حيلي وبشري وسكري وثبت فيه الالف
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حُذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أعربت الاسماء السنة المعتاة
 بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انها اعربت بالحروف توطئة لما يأتي
 من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء معها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تنزمه
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تنزمه
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الافراد كما ان التثنية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تُعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة قبلها
 علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ابوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فنقلت الواو الفكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف كُنَّات عن
 إشباع الحركات كقول الشاعر

في آخره نحو الهوى والهوى والدنيا والاخرى وتسمى مقصورة لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْجَنَّاتِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ النَّصَائِرُ •
عَبِيتُ قَصِيرَاتِ الْجَمَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْمُخْطِئِ شَرَّ النِّسَاءِ الْجَانِئِ

ويروى قصورة والباهر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصاً ورحى ورأيت عصاً ورحى
ومررت بعصاً ورحى والاصل فيه عَصَوٌ وَرَحًى أَلَا أَنِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ لَمَّا تَحَرَّكَ
وَانْفَعَّ مَا قَبْلُهَا قُلْبَا الْفَيْنِ وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضٍ فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى شَيْءٍ
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
أَنَّ الْوَقْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْحَرْفِ الْاَصْلِيِّ وَفِي
حَالَةِ النَّصْبِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ حَمَلًا لِلْعَتَلِ عَلَى الصَّحِيحِ وَذَهَبَ
ابو عثمان المازني الى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْاَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ
التَّنْوِينِ لِأَنَّهُمْ أَنَّمَا خَصُّوا الْإِبْدَالَ بِجَمَالِ النَّصْبِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى
الْاَلِفِ الَّتِي هِيَ اخْفَتِ الْحُرُوفُ وَلَمْ يُبْدَلُوا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ لِأَنَّهُ يُفْضِي
إِلَى الثَّقَلِ وَاللَّسِّ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوْجُودٍ هَاهُنَا لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّنْوِينِ هَاهُنَا لَا
يَكُونُ أَمْفُوحًا فَيُبدَلُ مِنْهُ الْفَا لِأَنَّهُ لَا يَجْلِبُ ثَقَلًا وَلَا يَجْلِبُ لَبْسًا وَذَهَبَ
ابو سعيد السيرافي الى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْاَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ
الْحَرْفِ الْاَصْلِيِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ يُبَيِّنُونَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ أَجِدُ عَلَى
النَّارِ هَدًى وَلَوْ كَانَتْ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ لَمَا جَازَتْ هَاهُنَا إِمَالَتُهَا لِأَنِّي
أَتَكَلَّمُ لَوْ أَمَلْتُ الْاَلِفَ فِي نَحْوِ رَأَيْتَ عَمْرًا لَكَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فَلَمَّا جَازَتْ الْاِمَالَةُ
هَاهُنَا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْحَرْفِ الْاَصْلِيِّ لَا مِنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ

وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف احدها كان حذف ما لم يدخل المعنى اولى من حذف ما دخل المعنى وأما اذا كان منصوبا فهو بمنزلة الصحيح لفتح الفتحه فان قيل الحركات كلها تستقل على حرف العلة بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بَوَّبَ وَنَبَّ الا انهم استقلوا الفتحه على الواو والياء فقلبو كل واحدة منها الفاء فسيل الفتحه في هذا البحر لازمة ليست بعارضة بخلاف الفتحه التي على ياء قاض فإنتها عارضة وليست بلازمة فلها المعنى استقلوا الفتحه نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاض فإن وقتت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط الياء وإثباتها واختلف المحوِّون في الاجود منها فذهب سيبويه الى ان حذف الياء اجود إجراء للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انها حذفت لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القرآء قوله تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان منصوبا أبدلت من تنوينه الفاء كسائر الاسماء المنصرفه الصحيحه فنقول رأيت قاضيا كما تقول رأيت ضاربا وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحه وكان لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والمجرر اثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فإذا زال علة إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يقر بغير ياء وذلك انه قد حذفت الياء في قاض ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي المحذف على حاله وهذا ضعيف جدا وقد قرأ بعض القرآء في قوله تعالى أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْيَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَنَزَّلُ بِالْحَرَكَةِ مِثْلَ مَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ فَيُحْضَرُ بِهَا مِنَ الْحَذْفِ وَأَمَّا الْمَنْصُورُ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْفِ مَفْرُودَةٌ

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم
وانه لا معتد له في المحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هو آتيا فان قيل
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاختف عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله
المجرع مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن المجرع تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سمي المتمكن ولا يستوي امكن وكل امكن
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الفا
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
سُمي منقوصا قيل لانه نقص الرفع والمجرع قول هذا قاضي يا فتى ومررت
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استغفلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء
الساكين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هاؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلاء ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لها حرف ينطق به لأن الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي ففحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج واحرنجيم واما فعل الامر ففحو اذهب واعلم واشرف واستخرج ودحرج واحرنجيم وسنذكره لم يبي الفعل الماضي على الفتح ولم يبي فعل الامر على الوقف وخلاف النحويين فيه في بابه ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلمها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما أشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يعني ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولي ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا نرى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لا نقلبت ياء في الجذر لانكسار ما قبلها وكذلك

يعرض فيها ما يوجب بناءها على حركة فبقيا على الاصل وأما قَبْلُ وبعْدُ
فإنما بنيا لأن الاصل فيها ان يستعملوا مضافين الى ما بعدها فلما اقتطعا عن
الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة منبئي قال الله تعالى لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وإنما
بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبنيا على حركة تميزا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وَكَمْ وقيل
إنما بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلما
كانت الحركة ضمة قبل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف اليه بنيا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لها والوجه
الثاني إنما بنوها على الضم لأن النصب والمجرى دخلها نحو جئتُ قبْلَكَ ومن
قبْلِكَ وأما الرفع فلا يدخلها البتة فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبس حركة
الاعراب بحركة البناء فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء وأما آيَنَ وَكَيْفَ فأنما بنيا على الفتح لانتها
نضمنا معنى حرف الاستفهام لأن ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن
الحال فلما نضمنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وأنما بنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وأنما كانت الحركة فتحة لانها اخفت الحركات وأما
أَمْسٍ فأنما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لأن الاصل في امس الامس
فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى المحرف فوجب ان يبنيا وأنما بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وأنما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في
التحريك لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام

التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمْسًا عَجَابًا مِثْلَ السَّهَابِ قُعْسًا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلَيْنِ هَبْسًا لَا تَرَكْ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْبًا

وأما هاولاء فأنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم يتطابق به لأن

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الاعراب للشابهة التي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينهما وأما الكوفيون فذهبوا الى أنه يرتفع بالزوائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب النجاشي الى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والمجازمة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو
 الموجب للرفع لوجب ان لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن
 عامل النصب والمجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول المجوزم دل على أن الزائد ليس هو العامل وأما
 قول النجاشي فلا يفتك من ضعف وذلك لأنه يؤدي الى ان يكون النصب
 والمجزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والمجازمة والرفع
 قبل النصب والمجزم فهذا كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فحق
 ان ولن وكى واذن وحتى وأما عوامل المجزم فحقولم ولما ولا امر ولا في
 النبي ولعوامل النصب والمجزم موضع نذكرها فيه ان شاء الله تعالى وأما
 المسبني فهو ضد العرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتمكن فحقولمن
 وكم وقبل وبعد وأين وكيف وأمس وهؤلاء وإنما بنيت هذه الاسماء لانها
 اشبهت الحروف ونصمت معناها فأما من فإنتها بنيت لانها لا تخلو إما
 أن تكون استفهامة او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة فإن كانت
 استفهامة فقد نصمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت شرطية فقد نصمت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 وبعض الكلمة مبني وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وأما كم فإنتها بنيت لانها لا تخلو إما ان تكون استفهامة او خبرية فإن
 كانت استفهامة فقد نصمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية فهي
 نفيضة رب لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما
 يحملونه على نظيره وأما من وك فبنيت على السكون لأنه الاصل في البناء ولم

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول
 انه يكون شائعا فيخصص كما ان الاسم يكون شائعا فيخصص الا ترى انك
 تقول يقوم فيصالح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف
 اخص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصالح لجميع الرجال فاذا ادخلت
 عليه الالف واللام اخص برجل بعينه فلما اخص هذا الفعل بعد شياعه كما
 ان الاسم اخص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا
 ليقوم كما تقول ان زيدا لقاوم ولام الابتداء تخص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان فعل الامر
 والفعل الماضي لهما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى
 انك لو قلت لا كرم زيدا يا عمرو او ان زيدا لقام لكانا خلفنا من الكلام
 والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجة استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم وكل واحد من هذه الانواع
 عامل بمخصص به واما عامل الرفع فاختلف فيه الفخويون فذهب البصريون
 الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبهه بالابتداء فكما
 ان الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل
 الماضي فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انها لم يرتفع لانه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث ونجاء ونجمة ونهمة
 ويثبور وتولج قال الشاعر مُخَذَّذًا فِي ضَعَوَاتِ تَوَلَّجًا وهو بيت الصائغ
 والاصل وراث ووجه ووهمة وويقور لانه من الوقار وولوج لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما
 الياء فزيدت لانها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فانها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولمن معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والاحرف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنفعية
 والاضافة فلولا تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستنفا عن اية شيء منه حسن فلولا
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستنهام واشتبهت هذه
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والاحرف فانها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون متبعا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قيل انما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارح الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرا لانه يشابه

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا ترى انك تقول في حدّ الاعراب
هو اختلاف او اخر الكلم باختلاف العوامل وفي حدّ البناء لزوم او اخر
الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين
وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدل على
ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب
واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدل على ان الاعراب هو
الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات انفسها في الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة
شيء الى نفسه لا تجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجوز
فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دل على انها غيرها
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

ان قال قائل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير
العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم
المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمّن معناه والفعل المضارع ما كانت في
اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة والنون والتاء والياء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قيل الاصل ان تزداد حروف المد
واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يمكن زيادتها اولا
لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا بتداء بالساكن محال ابدلوا منها الهزة
لقرب مخارجهما لانها هوائيان يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا
لما لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المنسرين قوله تعالى اِنَّ
السَّاعَةَ اَتَتْهُ اَكَاذُ اُشْغِيهَا اي ازيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتعجب الى
المسامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متعجبة الى زوجها قال الله
. تعالى عَرَبًا اَتَرَأَيْتَا اي متعجبات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه
يتعجب الى السامع باعرابه سمي اعرابا وامّا البناء فهو منقول من هذا البناء
المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حدة الاعراب والبناء قيل اما
الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
وامّا البناء فحده لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم القاب
الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وإن
كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
فيل لانه ليس الا حركة او سكون فالمحركة ثلاثة انواع الضم والفتح والكسر
فالضم من الشفنتين والفتح من اقصى الحلقى والجر من وسط النم والسكون
هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف المصنفون في ذلك فذهب
بعض المصنفين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
حالتها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا
مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

او حرفا قبيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب جملة على احد هذه الاقسام الثلاثة كان جملة على الاسم الذي هو الاصل اولى من جملة على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن محجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب ثعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدناكم في آل حليم آية نأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق باخر الكلم من قولهم عربت معدة التفصيل اذا تغيرت فان قبل العرب في قولهم عربت معدة التفصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربته وهو فساد وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

من الله لنت لهم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف تبيع الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انها جاء شاذاً والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال هي حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تنيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انها حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا ونادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يتخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كَضَرَبَ او على قَعَلَ كَكُنْتُ او على قَعَلَ كَسِيعَ وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

الحرف قبل الى قسمين مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ فالمُعْمَل هو الحرف المختص بحرف
 الجز وحرف الجزم والمُهْمَل غير المختص بحرف الاستنهام وحرف العطف
 ثم الحروف المعملة والمهمله كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
 والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
 ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
 لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
 والمعنى فهو ليت فتقول ليت زيدا منطلق فليت قد غيرت اللفظ وغيرت
 المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
 فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
 ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
 الخبر ولم يغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
 معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم فهل قد غيرت
 المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
 الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
 دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
 والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم لا يدنى لزيد فاللام هاهنا غيرت
 اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم يغير الحكم
 لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
 قبل دخولها فلم يغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى
 فهو اللام في قوله تعالى اِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
 غيرت لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
 واما ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى قِيمًا رَحِيمًا مِنْ
 اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْنَا بِهِ لَكُنَّا مِنْ أَتَابِعٍ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ
 دَارِهِمْ بِأَوَّلِ آيَاتِ الْحُرُوفِ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ دَارِهِمْ لَمَّا كَذَبُوا
 الْكُتُبَ لَمَّا تَبَيَّنَ لَكُمُ الْآيَاتُ لَوْلَا ذِكْرُ اللَّهِ لَكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ
 مُبْدِي الدُّعَاءِ وَأَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ السَّمْعَ أَكْثَرُ عِلْمًا وَأَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ
 مَا يَشَاءُ لِمَنْ يَرْثُ وَأَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَا يَسُوءُ وَفِي كَيْدٍ مُبِينٍ وَأَنَّ اللَّهَ
 يَخْتَارُ مَا يَسُوءُ وَفِي كَيْدٍ مُبِينٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَا يَسُوءُ وَفِي كَيْدٍ مُبِينٍ

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
 نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَادُوا
يَا مَالًا لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعِمْر في تصغير زيد
 وعمرو ومنها النسب نحو زَيْدِي وعِمْرِي في النسب إلى زيد وعمرو ومنها
 الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد
 عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلامُ زيد وثوبُ خَزٍّ ومنها أن يكون
 محبرا عنه كما بيناه فهد معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا
 قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت ضَرَبَ دَلٌّ على
 نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لانهم يسمون
 الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حد
 الفعل قيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل
 وقيل ما أُسند الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حده النحويون ايضا حدودا
 كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
 ١٠ والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والفاء وواو
 نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
 أن الخفيفة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
 ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
 يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبئس وعسى وليس
 ٢٠ وفعل التجب وحبنا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب نذكر ما فيها ان
 شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو
 الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا لانه يأتي في طرف
 الكلام فان قيل فما حده قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
 ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل فإلى كم ينقسم

فقالوا إِنَّ وَلَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي النَّاءِ مِنْ عِدَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَمَوْضُوا
 الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَلَمَّا عَوَضُوا الْهَمْزَةَ هَاهُنَا فِي أَوَّلِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ
 سَبْعُونَ كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي إِبْنِ يَنُوءٍ أَلَّا أَنْتُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي اللَّامِ
 عَوَضُوا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا إِسْمٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّبْعِ لَا مِنَ السِّمَةِ
 وَمَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّبْعِ لَا مِنَ السِّمَةِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي اسْمِ سُبْحَانَ عَلَى
 وَزْنِ هُدَى وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبْعُونَ أَلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفُخَ مَا قَبْلَهَا قَلْبُوهَا
 الْفَا وَحَذَفُوا الْأَلْفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ فَصَارَ سُبْحَانَ فِي الْأَسْمِ خَمْسَ
 لَفَاتٍ إِسْمٌ وَأُسْمٌ وَيُسْمٌ وَسُبْحَانَ قَالَ الشَّاعِرُ
 بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُبْحَانُهُ

وقال الآخر

وَعَامِنَا أَعْجَبْنَا مَقْدَمُهُ يُدْعَى أَبَا السَّعْعِ وَقِرْصَابِ سُبْحَانُهُ

وقال الآخر

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُبْحَانَكَ مُبَارَكًا أَتَرَكْتَ اللَّهَ بِهِ إِشَارَكَ

وَكَسَرَتْ الْهَمْزَةَ فِي إِسْمِهَا لِكُسْرِ سِينِهِ فِي سَبْعُولَانِهِ الْأَصْلُ وَضُمَّتْ الْهَمْزَةُ
 فِي أَسْمِهَا لَضَمِّ سِينِهِ فِي سَبْعُولَانِهِ أَصْلُ ثَانٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 ١٠ اللَّفْظَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهِيَ سِيمٌ وَسُبْحَانَ فَانْتَهَتْ حَذَفَتْ لَامَهُمَا وَبَقِيَ فَاوُهُمَا عَلَى
 حَرَكَتَيْهَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَوَزْنَ أَسْمِ يَضُمُّ الْهَمْزَةَ أُفْعَ وَوَزْنَ سِيمٍ فُعْ وَوَزْنَ
 سُبْحَانَ فُعْ وَوَزْنَ سُبْحَانَ فُعْلٌ فَإِنْ قِيلَ مَا حَذَفَ الْأَسْمَ قَبِيلَ كُلِّ لَفْظَةٍ دَلَّتْ
 عَلَى مَعْنَى تَحْنِئَتِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ
 ٢٠ الْمَعْنَى شَخْصًا أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ وَقِيلَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَعْرَابُ أَوَّلَ وَضَعِهِ وَقَدْ
 ذَكَرَ فِيهِ التَّحْوِيلُ حُدُودًا كَثِيرَةً تَنْبِغُ عَلَى سَبْعِينَ حَذًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 لَا حَذْلَهُ وَلَمَّا لَمْ يَجِدْ سَبْعِينَ وَأَتَمَّا أَكْتَفَى فِيهِ بِالْمِثَالِ فَقَالَ الْأَسْمُ رَجُلٌ وَقَرَسَ
 فَإِنْ قِيلَ مَا عِلَامَاتُ الْأَسْمِ قَبِيلَ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ
 نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْعِلَامِ وَمِنْهَا التَّنْوِينُ نَحْوُ رَجُلٍ وَغِلَامٍ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْحِجْرِ

الى الواو لانّ الياء اخفت والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء التي هي اخف اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو وأحناء وقنو واقنأ ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان نقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دلّ
 على انه من السموا من السمة وكان الاصل فيه اسماء الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حذاء وكسأ وسمأ
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وقبل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبو الواو الفاجتمع الفان الف زائدة والـف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان نقول وسمته فلما قيل اسميته دلّ على
 انه من السموا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويفرى
 ويشقى والاصل يدعو ويفزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما نغازيت ونزجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لانّ الاصل في
 تفاعل فاعلت وفي تنعلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعل وتنعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاء الا
 نرى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو عوضوا الهمزة في اوله

هذه الاقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عتبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف فيه الخويون فذهب
 البصريون الى انه سمي اسما لوجهين احدهما انه سما على مسماء وعلا على ما
 تحته من معناه فسمي اسما لذلك والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها
 ثلث مراتب فمنها ما يجبر به ويجبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يجبر به ولا يجبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يجبر به ولا يجبر
 عنه وهو الحرف نحو هل بل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يجبر به
 ويجبر عنه والفعل يجبر به ولا يجبر عنه والحرف لا يجبر به ولا يجبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سُمُوُ الا انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا المهزلة في اوله فصار اسما ووزنه اقْع لانه قد
 حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما
 لانه سَمَ على المسمى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
 حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها المهزلة فصار اسما ووزنه اِغْل لانه
 قد حذف منه فاءه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك تقول في
 تصغيره سَمِي نحو حِنُو وَحَيَّ وَفَنُو وَفَنِي ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعيد وفي تصغير زنة وزينة
 فلما قيل سَمِي دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
 سُمُوُ الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وَهَيْن وَمَيِّت والاصل فيه سَمُوْد
 وهيون ومبوت الا انه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

PJ
6101
I 13
A 54
1886

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتم بالحير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري القهوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومانع العطاء ذي الجود والاياء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المقدسة عن المحين والنفاء اهل الصفات الازلية المتزهة عن الزوال والنفاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العريفة كثيرا من مذاهب القهويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ووضحت فساد ما عده بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعنيته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونمر الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

من قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحد كلمة كقولك نيقه ونيق ولينة ولبن وثفنة وثفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لاننا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا نرى انه لو سقط آخر

كتاب

اسرار العربية

تأليف

كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن

محمد بن أبي سعيد الأنباري الخوي

رحمه الله

Asrar al-ʿArabīyah

طبع

في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل

سنة ١٨٨٦ المسجلة المطابقة سنة ١٢٠٢ الهجرية

三

三

UNIVERSITY OF MICHIGAN



3 9015 00178 3003

**DO NOT REMOVE
OR
MUTILATE**

